الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الرحمان ميرة -بجاية-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: القانون الاداري

من اعداد الطالبين:

- **حيدر بسام**
- **بودريوة حمو**

اعضاء لجنة المناقشة

- **الأستاذ.....رئيسا**
- **الاستاذ معزيز عبد السلام.....مشرفا ومقررا**
- **الأستاذ.....ممتحنا**

السنة الدراسية: 2022-2023

شكر و تقدير

الحمد لله والشكر لرب العالمين الذي منحنا القوة والصبر لإنجاز

هذا العمل المتواضع.

كما نتوجه بجزيل الشكر والتقدير لأستاذنا

ومشرفنا "معزيز عبد السلام" على موافقته على قيادتنا بصبر،

ونشكره على الثقة التي منحنا إياها وعلى كل ما قدمه

لنا من معلومات وتوجيهات قيمة ساهمت لإنجاح هذا العمل، وخاصة على تواجده

وصبره ولطفه معنا، عند كتابة موضوع دراستنا.

وأخص بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبولهم وحضورهم مناقشة هذه

المذكرة،

الذين وافقوا على قراءة عملنا والحكم عليه في ضوء

كفاءتهم الكبيرة في هذا المجال.

الاهداء

اهدي هذا العمل المتواضع وثمرة جهدي الذي تم بعون الله تعالي

الى ابي سندي وقوتي في الحياة الذي ساندني وشجعني على اكمال دراستي.

امي شمعة دربي التي تحت قدميها الجنة.

الى نسائم روحي اخوتي و اخواتي.

الي اعز اصدقائي و من قاسمني تعب هذا العمل.

والى كل الاهل و الاحباب.

واسال الله تعالى ان يوفقنا لما فيه من خير وصلاح .

حيدر بسام

الاهداء

اهدي هذا العمل الى من غرست فينا حب العلم امي العزيزة. والى ابي العزيز رحمه الله الى اخي سليم رحمه الله والى كل اخواني واخواتي كل باسمه والى عائلة بودريوة .

الى عائلة حشلاف طالبي الدكتوراة في جامعة بجاية قسم الحقوق والعلوم السياسية، حشلاف عميروش رحمهم الله وجعلهم من اهل الجنة والى استاذنا المشرف معزيز عبد السلام.

وبمناسبة تخرجي اود ان اشكر جزيل الشكر البروفيسور السيد بودريوة عبد الكريم

الى كل شهداء الوطن المليون ونصف المليون شهيد رحمهم الله جميعا.

بودريوة حمو

مقدمة

تمثل الأنظمة السياسية احد العناصر الأساسية في تشكيل وتنظيم المجتمعات البشرية، والتي يتم تكريسها في الدول من خلال النص على مبادئها في الدساتير، حيث تعتبر الدساتير المرجع الأساسي لأي نظام سياسي، وذلك لما لهذه الأنظمة من أهمية بالغة من تنظيم مؤسسات الدولة والعلاقة بين الحكومة والمواطنين وكذلك تحديد طرق اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات بشكل يضمن استقرار الدولة وحماية حقوق المواطنين وتحقيق التنمية والازدهار.

تستغل الدول هذه الأنظمة على نحو إيجابي أو سلبي و يتم استنتاج ذلك من خلال طريقة التكريس الفعلي لتلك الأنظمة على أرض الواقع ، ويظهر ذلك من خلال مدى تكريس لمبدأ الفصل بين السلطات الذي يعتبر معيارا لمدى نجاح أي نظام ، حيث يضمن هذا المبدأ تجسيد ما يعرف – بدولة المؤسسات – و منع تجميع السلطات في يد هيئة واحدة، الأمر الذي يدعم مبادئ الديمقراطية من خلال الصلاحيات الممنوحة لكل سلطة في مواجهة السلطة الأخرى، بشكل يضمن عدم سيطرة إحداها على الأخرى، وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية كغيرها من الدول التي عملت على إنشاء نظامها السياسي، حيث كرسها الدستور الأمريكي بشكل فعلي.

يعد النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية المثال التقليدي البارز للنظام الرئاسي، على أساس أن هذا النظام قد نشأ وترعرع في الولايات المتحدة، حيث يرجع مصدره التاريخي إلى الدستور الأمريكي الصادر عام 1787[1]، بسبب العديد من العوامل التي ساعدت هذا النظام على الظهور النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي واحدًا من أنظمة الحكم الرئيسية المعروفة عالميًا، يعتبر هذا النظام نموذجًا حكوميًا يتميز بتوزيع السلطات

[1]. المشهداني محمد قاظم، القانون الدستوري(الدول–الحكومة–الدستور)،المكتب العربي الحديث، مصر،2007. ص 187

بين ثلاثة أعضاء رئيسيين: الرئيس، السلطة التنفيذية؛ الكونغرس، السلطة التشريعية؛ والمحكمة العليا، السلطة القضائية، تم تصميم هذا النظام لتوفير توازن السلطات وتفادي تركز السلطة في يد واحدة، مما يحمي حقوق وحريات المواطنين ويعزز فصل السلطات.

ظهرت العديد من العوامل التاريخية والسياسية كمحفزات لظهور النظام الرئاسي في الولايات المتحدة، في أعقاب استقلال الولايات المتحدة عن المملكة المتحدة، اضطلع الأمريكيون بتشكيل حكومة تفصل السلطات وتضمن الديمقراطية والحريات الأساسية، تأثر المؤسسون الأمريكيون بفلسفة التنويع والتوازن التي صاغها الفيلسوف الفرنسي مونتيسكيو في كتابه "روح القوانين"، وهذا النهج تجلى في تصميم النظام الرئاسي الأمريكي.[1]

يكمن الهدف من اختيار الموضوع إيضاح وتحليل النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية نظرا للنجاح الذي حققه النظام الرئاسي ما جعله تحت انظار الباحثين، لتحديد أسباب نجاح هذا النظام، ومن جهة أخرى فإن هاذ النظام يعاني من بعض السلبيات التي توجب الوقوف عليها، وتحديد مدى استقلال الرئيس عن الكونغرس.

تتضح أهمية دراسة موضوع النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية من خلال إبراز طبيعة النظام السياسي لأكبر دولة عظمى في العالم وكذا تبيان الجانب العملي والتطبيقي لمبدا الفصل بين السلطات ، وتبيان ازدواجية منصب رئيس الولايات المتحدة، الذي يجمع بين رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية.

سعيا منا لإلمام بهذه الجوانب ينبغي طرح الإشكالية الاتية:

ماهي طبيعة النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية؟

[1]. طالبي خيرة سهام جناد فاطمة الزهراء، *اشكالية الفصل بين السلطات في النظم الدستورية المعاصرة*، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص سياسة عامة، جامعة زيان عاشور، 2021، ص

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن ان نطرح بعض التساؤلات الفرعية، التي تتمحور أساسا في:

- ما هي عوامل ضهور النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية
- ما هو المقصود بالنظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية
- فيما تتمثل المؤسسات الدستورية في الولايات المتحدة الامريكية
- ماهي ابرز إيجابيات وسلبيات النظام الأمريكي

بهدف الالمام بمعظم جوانب الموضوع في الدراسة، ارتأينا اتباع المنهج الوصفي لدراسة جميع التساؤلات للوصول الي تفسير منطقي وعلمي حول طبيعة النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية، ومنهج تحليلي ، لان طبيعة الدراسة تستوجب ذلك، حيث قمنا بدراسة النصوص الدستورية.

لغرض محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، سوف اتناول في البداية تبلور النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية من خلال تبيان عوامل ضهور النظام الرئاسي في الولايات المتحدة وشرح المقصود بالنظام الرئاسي **(الفصل الأول)** .

ثم التطرق الى الاليات المعتمدة لتكريس النظام الرئاسي بحيث سنبين المؤسسات الدستورية في الولايات المتحدة، وسنحاول تقدير وتقييم النظام الرئاسي الأمريكي **(الفصل الثاني)**.

الفصل الأول

تبلور النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية

دخلت المستعمرات في الرابع من جويلية 1776،[1] ميلادي دخلت في مرحلة جديدة من تاريخه السياسي ومنذ ذلك التاريخ اصبح تدعي الولايات المتحدة الأمريكية، وقد مر تطور هذا النظام في الولايات المتحدة الامريكية بمرحلتين تمثلت الأولى بتجربة الكونفدرالية والتي واجت عدة مشاكل مما جعل ممثلي الولايات الى البحث عن صيغة جديدة للاتحاد، والثانية بالفدرالية وهي مرحلة اتحاد بشكل جديد بين الولايات، ومن البديهي ان تطور وتبلور أي نظام سيكون له أسبابه والعوامل التي ساعدت في نشأة وتطور النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية**(المبحث الأول)**، وقد تعددت تعريفات الفقه والفقهاء لنظام الرئاسي وتحديد أسس النظام والتي اعتمدت أحادية السلطة التنفيذية ومبدا الفصل شبه التام بين السلطات ويعد هذا المبدأ هو المعيار المميز لنظام الرئاسي والذي يقوم على استقلال كل سلطة عن الأخرى**(المبحث الثاني)**.

[1].المجذوب محمد، القانون الدستوري والنظام السياسي(واهم النظم الدستورية والسياسية في العالم)، منشورات الحلبي الحقوقية، ط.4، بيروت، 2002. ص. 193

المبحث الاول

نشاة وتطور النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية.

يعد من المسلم به في تاريخ الثورات، بأن قيام أي ثورة مهما كان نوعها لا بد لها من توفر جملة من المسببات والقيادات والأفكار التي ستكون الركائز الأساسية للثورة، وكل هذا بات متوفر في هذه الفترة فالإجراءات والقوانين الصارمة التي اتخذتها إنجلترا ضد المستعمرات الأمريكية بواسطة برلمانها بفرض مجموعة من الضرائب على الشاي والزجاج والقهوة والورق من أجل إنعاش خزينتها[1].

وفي هذه الاثناء برزت على ساحة مستعمرات الأمريكية ثلة من الشخصيات المثقفة بأفكار فلسفية تحررية، تقدمية من طينة جورج واشنطن، و جون آدامز، وأخرون ساهموا في بلورة فكرة الثورة الأمريكية وإخراجها إلى حيز الوجود والتنفيذ.[2]

المطلب الأول

شرارة ظهور النظام الرئاسي للولايات المتحدة الامريكية

تقع في العالم الجديد المستعمرات الامريكية، التي كانت تحت سيطرة البريطانيين، وتتمتع بدرجة معينة من الاستقلال داخليًا، ولا يزيد عدد سكانها عن مليوني نسمة، معظمهم بريطانيون. وكان من بينهم 750ألف من السود المستعبدين، عمل معظمهم في المستعمرات الجنوبية .في عام 1765، ا كان للتمرد في المستعمرات البريطانية بأمريكا

[1]. نوار عبد العزيز سليمان و محمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية من القرن السادس عشر الى القرن العشرين، دار الفكر العربي لنشر، القاهرة، 1999، ص.72.

[2]. نوار عبد العزيز سليمان و محمود محمد جمال الدين، مرجع سابق، ص. 72.

الشمالية ورغبتهم في الاستقلال عن التاج أسباب عديدة، أهمها الصراع بين المصالح الاستعمارية البريطانية والمصالح الاقتصادية للمعمرين.[1]

الفرع الاول : دور الاستقلال في بروز النظام الرئاسي

بدأ السلسلة بإعلان ميثاق الاستقلال من قبل 13 دولة تابعة للاستعمار البريطاني، بعد اجتماع ممثلي هذه الدول في فيلادلفيا.

بالإضافة إلى النظر في ثلاث عشرة دولة مستعمرة حرة، تضمن الميثاق والاستقلال، وهي مجموعة من المبادئ مثل الحرية والمساواة التي سادت في القرن الثامن عشر العدالة، وحق الشعب في اختيار حكامه وعزلهم عند الضرورة.[2]

وقد تحورت الاسباب التي ادت لاندلاع ثورة الاستقلال حول:

اولا : العداء الممنهج للانجليز

قد ثار سكان المستعمرات ضد السلطة البريطانية من أجل إشباع مصالح خاصة جداً، يأتي في المقام الأول منها مصالح اقتصادية كان النظام الإمبريالي يعرقلها، بنظرهم

فالثوار الأمريكيون لم يقبلوا أن يكونوا ضحايا لهذا النظام، لكن من الممكن الذهاب إلى حد التساؤل عما إذا كانوا قد رفضوه حقاً، أو أنهم أرادوا بالأحرى تحويله لصالحهم، أو خلق نظام آخر يكونون هم سادته.

لقد انتقلت الإمبراطورية من الشرق إلى الغرب، كما كان يقال سابقاً عام(1783)، الأمر الذي كان يستبق انتقال القوة العالمية الذي كان سيجري فيما بعد يمكن القول إن الثوار الأمريكيين أرادوا أن يكونوا سادة مصيرهم[1].

---

[1]. المجذوب محمد، مرجع سابق، ص 193.

[2]. الويتز لاري، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ت: جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996، ص. 9 .

لم تكن الثورة الأمريكية كفاحًا من أجل الاستقلال فحسب، بل كانت أيضًا رغبة في خلق طريقة جديدة للحياة، حيث سيتمكن المواطنون من التمتع بالحق في حرية التعبير وتقرير المصير والازدهار الاقتصادي لذلك، كانت الثورة الأمريكية حدثًا فريدًا في تاريخ العالم، حيث كانت البداية.[2]

ثانيا: قوانين الضرائب الجاحفة

صدرت العديد من القوانين والتي خلفت عدم رضى لدى السكان والتي ساهمت في بداية بناء قناعات جديدة لدى السكان، وبداية مرحلة من عدم الاستقرار ومن اهم هذه القوانين.

أ- قانون ضريبة السكر

أصدرت حكومة لندن عام1974 قانون السكر الذي كان يهدف إلى زيادة دخل الخزانة من الضرائب، وبموجب هذا القانون فرضت ضرائب جمركية على العسل والنبيذ والحرير والبن وبعض الكماليات الأخرى، كما صدرت التعليمات لرجال الجمارك بأن يظهروا مزيدا من الدقة والنشاط في تنفيذ أحكام هذا القانون وطلب من السفن الإنجليزية العاملة في البحار الأمريكية أن تكافح أعمال التهريب وأن تتولى تفتيش الأماكن المشبوهة، والواقع أن مضمون هذا القانون لم يزعج الأمريكيين كثيرا من الناحية المالية إنما ساءهم إلى حد كبير ما وجدوا فيه من تعدي دستوري على حقوقهم، ذلك أنه قد ورد في ديباجة المشروع أن هذا القانون قد فرض لتحسين دخل المملكة وهذا يعتبر تعديا على

[1]. بلتازار لويس، أسس الثقافة السياسية،(النظام السياسي الأمريكي) بإشراف: ميشيل فورتمان وبيار مارتان، ت: محمد عرب صاصيلا منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة ، دمشق، 2018 ، ص.17.

[2]. المرجع نفسه، ص.17 .

حقوق المستعمرات التقليدية التي كان لمجالسها وحدها حق فرض الضرائب، وقد استغل معارضو الحكم البريطاني هذه الظاهرة لتأليب الناس ضد حكومة لندن[1].

ب- قانون ضريبة الدمغة

صدر قانون في سنة 1765 فرض فيه ضريبة يخصص دخلها لتسديد مصاريف الدفاع عن المستعمرات عرفت باسم ضريبة الدمغة وهذه ضريبة شائعة آنذاك في كل بلدان العالم كما أن باقي سكان الإمبراطورية وأبناء إنجلترا أنفسهم كانوا يدفعونها دون معارضة، والتي نصت هذه الضريبة الصادرة بموجب القانون المعروف (Act stamp) بأن يلصق طابع على الصحف والمجلات والوثائق والمستندات التجارية وعقود البيع والرهن مقابل مبلغ معين وقتها ، فلقد أثار هذا القانون عاصفة شديدة من المقاومة عمت كل أرجاء المستعمرات الثلاث عشر، ومما زاد في الضجة التي أثيرت ضد هذا القانون كونه أصاب في الدرجة الأولى رجال الصحف والكتاب ورجال المال والأعمال ولهؤلاء كما هو معروف نفوذ قوي وقدرة كبيرة على الكلام والخطابة والتأثير في الرأي العام.

وأخذت ولاية فرجينيا زمام المبادرة في معارضة هذه القوانين الضريبية إذ أعلن مجلس المواطنين فيها أنه ما من أحد يحق له أن يفرض الضرائب على أهل فرجينيا غير مجلسها التمثيلي، ثم انتقلت العدوى إلى ماساشوستش، حيث قاد المحامي جيمس أو تيس حملة ضد القوانين الجديدة والتي أدت الى انتشار روح المعارضة في كل أنحاء البلاد وتشكلت جماعات أطلقت على نفسها اسم أبناء الحرية أخذت تدعي لمقاومة الضرائب الجدى، ولم يلبث مجلس ماساشوستس أن دعا المستعمرات إلى إرسال مندوبين عنها لحضور مؤتمر يعقد في نيويورك، للنظر في إخطار قانون التمغة، وحضر هذا المؤتمر الذي عقد في تشرين أول سنة ١٧٦٥ سبعة وعشرون مندوبا

[1]. التازي عبد الهادي، التاريخ الدبلوماسي من أقدم العصور إلى اليوم، ج 3، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، 1988، ص 317.

يمثلون تسع ولايات فأعلنوا معارضة بلدانهم لتدخل البرلمان البريطاني في الشؤون الأمريكية ، كما أصروا على أنه لا يمكن أن تفرض الضرائب إلا بواسطة مجالس المستعمرات التمثيلية[1].

ج- قانون ضريبة الشاي

اصدر الملك جورج الثالث في سنة 1763 قانون ينص على ضرائب في حق المستعمرات الامريكية غاية منه بتعويض ما تم صرفه في حرب السبع السنوات، الا ان تلك المستعمرات لم تقبل بضرائب ووافق البرلمان على رفضهم بخصوص الضرائب الا قانون واحد المتعلق بإنتاج الشاي ،والذي تلى ذلك ان البرلمان في سنة 1973 قد منح لشركة الهند الشرقية المحتضرة الحق في تصدير الشاي للولايات المتحدة الامريكية وتخفيض ضريبة الشاي التي يتم استيراده.[2]

فقد رأى البرلمان ان كاس الشاي المفضل للمواطن الأمريكي ذو السعر الارخص، الا ان المستعمرات لم تقبل بهذه الخدعة حيث اعتبر المؤرخين هذه العبة هي شرارة لثورة الامريكية حيث لم يقبل ساكني ولايتي فيلادلفيا ونيويورك ان تدخل شاحنات شركة الشرق الهندية عبر الميناء، في حين ان مواطنين مدينة شارليستن قد استولوا على الشحنات وتم تخزينها لفترة ثلاث سنوات، وهذه الشحنات تم استغلالها من طرف المواطنين لتمويل الثورة الا ان مسالة وصول الشحنات الى ولاية بوستن أدى الى غضب مشحون في وسط السكان[3].

[1]. نوار سليمان عبد العزيز ومحمود محمد جمال الدين، مرجع سابق، ص ص 53-54.

[2]. الدودي دود مراد وغالي حمزة اسعد، حركة الشاي السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، "مجلة العلوم الإنسانية"، المجلد 23، العدد 1، 2016، ص 121.

[3]. المرجع نفسه، ص ص 121-122.

ثالثا: دور مؤتمرات فيلادلفيا في بروز النظام الرئاسي

تتمثلت في العديد من المؤتمرات التي تبنت انشاء نظام جديد

أ- المؤتمر القاري الأول 1774

أدت القوانين الجائرة إلى اجتماع المستعمرات ما عدا جورجيا، فاجتمعت سنة 1774 في مدينة فيلادلفيا حوالي ستة وخمسون مندوبا يمثلون اثني عشرة مستعمرة، وقرروا إلغاء كل القوانين والضرائب ومقاطعة البضائع البريطانية دون الإشارة إلى فكرة الاستقلال،كما قاموا بإنشاء حكومة ثورية محلية وسنوا إجراءات لتشكيل الجيش الأمريكي[1].

ب- المؤتمر القاري الثاني 1775

انعقد مؤتمر الكونغرس الثاني في ماي1775 بفيلادلفيا وترأس المؤتمر جون هانكوك كما حضر فرانكلين وجفرسون فأجمعوا على إنشاء جيش أمريكي يدافع عن جميع الولايات بقيادة جورج واشنطن، كما خرج الكونغرس بعدة قرارت منها إصدار أوارق مالية وتكوين حكومات محلية في المستعمرات[2].

وبهذا لعبت سياسة الملك دوار في تنامي الاضطرابات في المستعمرات، فلو انتهج سياسة اللين ربما لن تصل الأمور إلى استخدام السلاح، خاصة وأن فئة من الأمريكيين يؤيدون فكرة التبعية للنظام الانجليزي.

[1]. حجر جمال محمود، دراسات في التاريخ الأمريكي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص. 147 .

[2]. نوار سليمان عبد العزيز ومحمود محمد جمال الدين ، مرجع سابق، ص.60.

الفرع الثاني: فكرة النظام الرئاسي : تحدي لمرحلة ما بعد الاستقلال

بعد اعلان الاستقلال للمستعمرات البريطانية ارادت هذه الولايات13عشر انشاء وحدة ونظام فيما بينها، لكن ما خلفته الثورة والنظام الإنجليزي من عوائق لهذه المستعمرات ومن فراغ في الإدارة البيوقراطية فلن تتمكن هذه الإدارة العامة من إعادة انشاء نفسها بسهولة وسلاسة وسرعة وخصوصا في جو مشحون وعدم الثقة في ذلك الوقت بين الانجليز والكونغرس .[1]

اولا : البحث عن شكل الدولة الجديدة

تعددت المحاولات التي قام بها الكونغرس القاري الثاني بين عامين 1776و1781 للوصول الى اتحاد توافق عليه جميع الولايات او كما كانت تسمى قبل الاستعمار (بالمستعمرات) وكذلك يسانده سكان الولايات، حيث توصلوا ممثلو هذه الولايات والنواب على انشاء الكونغرس الكونفدرالي وهو مجلس تمثيلي بمستوى احادي مثل مجلس النواب لوحده في البرلمان على ان يتألف هذا الجهاز الكونفدرالي على مجموعة دبلوماسيين تمثل فيها كل ولاية ببعثة مؤلفة من عضوين الى سبعة أعضاء، ولكل ولاية صوت واحد مهما كان عددهما، ولتمرير أي تشريع يجب الحصول على أصوات ثلثي الأعضاء[2].

اما اجراء أي تغير على نص من نصوص الاتفاق الكونفدرالي تطلب تصويت كل الأعضاء بالموافقة، ويختار الكونغرس رئيسا له كل سنة من احد أعضائه وكذلك تم انشاء لجنة تتولى مهام المجلس في حالة كان الكونغرس في إجازة برلمانية.

ثانيا : ضرورات استبدال الدستور الكنفدرالي

يقوم دستور الكونغرس الكونفدرالي على مجلس نواب فقط، وفي كل عام ينتخب أحد أعضاءه رئيسا بالرغم من تحقيقه لبعض النجاحات إلا أن عيوبه أعجزته عن إكمال مسيرته،

[1]. بلتازار لويس، مرجع سابق، ص. 17.

[2]. ياغي عبد الفتاح، الحكومة والإدارة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، دار الحامد، عمّان، 2002، ص 62

فمنح كل ولاية حق السيادة كدولة مستقلة، كما عجز عن فرض الضرائب لضمان استمرارية الدولة، ومن ناحية أخرى أدى النظام الكونفدرالي إلى ضعف الحكومة المركزية نتيجة غياب نظام مالي موحد، وظهور الحمائية بينها أدى إلى إضعاف التبادل الاقتصادي[1].

ومن ناحية أخرى أدت مواد الاتحاد الكونفدرالي إلى تشكيل مشروع حكومي حقق عدة نجاحات وانجازات، فقد نجحت الحكومة الأمريكية في التوقيع على معاهدة سلام مع البيرطانين لصالحها[2].

أ- اجتماع ميرلاند

انعقد مؤتمر في مدينة أنابليوس عام 1876، من أجل الصراع القائم بين فرجينيا وماريلاند فيما يخص نهر البوتوماك ،وهذا الصراع لم يقدم للكونغرس لأن هذا الأخير كان ضعيفا في ممارسة مهامه ولم يكن له أية فعالية أنذاك، وعند عقد الاجتماع الأول قام الرئيس الكسندر هاملتون بطرح مشكلة البلاد، إلا أن الحضور قد صرح بأن مشكلة البلاد لا تحل في مؤتمر بسيط وانها دخلت في مرحلة خطيرة، وقام الرئيس بإقناع الحاضرين فالاجتماع أن يطلبوا من كل الدول أن تعين ممثل عنها من أجل وضع النصوص اللازمة التي تناسب احتياجات الاتحاد[3].

ب-اجتماع فيلادلفيا

اجتمع في 17سبتمبر 1787 ، في فيلادلفيا حوالي خمسة وخمسون مندوبا يمثلون اثني عشرة ولاية ،لإقرار الدستور الجديد، وقد اختير جورج واشنطن رئيسا للمؤتمر فقرروا إلغاء النظام الكونفدرالي ووضع دستور جديد للبلاد[4].

---

[1]. المرجع نفسه، ص. 62 .

[2]. الويتز لاري، مرجع سابق، ص. 13.

[3]. نوار عبد العزيز سليمان و محمود محمد جمال الدين، مرجع سابق، ص. 75.

[4] Douglas Vok, An outline of American history, p49. تاريخ الاطلاع 2023/05/29 الساعة 21:53

وقد ظهر خلال هذا الاجتماع وجهتا نظر لمجموعتين، الأول كان للجمهوريين الذين أيدو ضرورة استمرار الحكومة المركزية الضعيفة، والمجموعة الثانية التي لقبت بالاتحادين، والتي طالبت بإعادة صياغة الدستور الكونفدرالي وطالبوا بإنشاء حكومة إتحادية قوية.[1]

من خلال ما سبق يمكن القول إنه بالرغم من انجازات الاتحاد الكونفدرالي إلا أنه عجز عن توطيد رابطة الوحدة بين الولايات لانفراد كل ولاية بسيادتها الخاصة، وهذا ما ولد اختلاف وجهات النضر وصعوبة التوافق بين هذه الولايات.

المطلب الثاني: بروز النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية البلد النموذجي للنظام الرئاسي، حيث نشأ فيها بمقتضى دستور 1787 م المطبق حتى الآن مع التعديلات المتلاحقة التي طرأت عليه نتيجة تطور المجتمع الأمريكي التي طرأت نتيجة تطور المجتمع الأمريكي[2]، ولتعرف على بروز النظام الأمريكي يجب التطرق أولا إلى ارهاصات التحول من الكنفدرالية الى الفدرالية، ثم سنذكر ظهور الدستور الجديد.

الفرع الاول : ارهاصات التحول من الكنفدرالية الى الفدرالية

كانت الوفود التي حضرت إلى إجتماع فيلادلفيا من النخبة (elite)، وقد اتفقوا على جَعَل اجتماعاتها سرية لمدة تزيد على ثلاثة شهور، وتمثلت هذه المدة في مئة خمسة عشر يوماً (115) و رفضت الوفود إخبار عامة الشعب و الصحفيين بأمر إجتماعاتهم أو الهدف منها، لأنه خاف الأباء المؤسسون المجتمعون في فيلادلفيا من أن يفشي الصحفيون السر (اجتماعهم) فيتم الضغط عليهم من قبل العامة التي تمثل ولاياتهم من أجل اتخاذ مواقف

[1]. ياغي عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 61.

[2]. حسين مسعود نور الدين، تأسس النظام الرئاسي والنظام البرلماني (دراسة مقارنة)، "مجلة ألفا لدراسات الإنسانية والعلمية"، العدد 03، فلسطين، د.س.ن ، ص. 10 .

معينة في الاجتماع، وصياغة الدستور الجديد بشكل قد لا يتوافق مع ما خطط له الآباء المؤسسون، فتفشل بذلك مساعي الوفود بكتابة الدستور بطريقة توافقية.[1]

أولا: بروز التكتلات في اجتماع الشورى

ظهرت ثلاثة تكتلات تمثلت في التكتل الثنائي، كتل جوفريس موريس وجون روتلدج، تكتل الكساندر هاميلتون، وهذا ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

أ- التكتل الثنائي: جورج واشنطن وبنيامين فرانكلين.

يعتبر التكتل الثنائي هو من أهم التكتلات التي ظهرت في الإجتماع الدستوري في فيلادلفيا، وجورج واشنطن (George Washington) وبنيامين فرانكلين (Benjamin Franklin)و هما الذين قاد هذا التكتل ورغبا بإنشاء حكومة إتحادية مقيدة (limited)و وأردا بنائها على قاعدة الفصل بين السلطات (separation of powers) من أجل أن لا تسيطر إحدى السلطات على الأخرى فتتحول الحكومة إلى نظام إستبدادي (دكتاتوري) بدلاً من أن تظل نظاماً ديمقراطياً كما أراده الآباء المؤسسون عند الإستقلال.[2]

ب-تكتل جوفريس موريس وجون روتلدج

أما التكتل الثاني فهو تكتل جوفيرنير موريس (Gouverneur Morris) وجون روتلديج (John Rutledge) واللذان أيدا فكرة الإستعلاء الحكومي النخبوي، بمعنى أن العامة من الناس ليس لديهم وعي أو فكرة للأمور السياسية، فلا يمكن للحكومة أن تثق قراراتهم. لذا، فلا

[1]. ياغي عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 64.

[2]. المرجع نفسه، ص. 65.

يجب أن تُعطي الحكومة للشعب أية سلطات فعلية أو أي دور كبير في العملية السياسية، كما لا يمكنها الوثوق بهم من حيث تقرير أي شكل من أشكال الحكم يريدون لأنفسهم.[1]

ج-تكتل الكساندر هاميلتون Alexander Hamilton

كانت لالكساندر هاميلتون (Alexander Hamilton) توجهات ملكية، وكان مع أن النظام البريطاني هو أفضل أشكال الحكم وأن الولايات المتحدة لن تتمكن من إيجاد نظام سياسي أفضل من النظام البريطاني.

و أخيراً، كان هناك تكتل صغير من الوفود التي لم ترضى عن توجه الإجتماع الدستوري و اعترضت على مساره الذي رأت فيه توجها نحو تأسيس حكومة إتحادية، فانسحبت هذه الوفود من الاجتماعي، هي وفد ولاية نيويورك و تكون من شخصين فقط.[2]

ثانيا: مشاريع تأسيس دولة جديدة

تشكلت مجموعة من الأفكار والخطط والمشاريع التي تمحورت حولها نقاشات ومفاوضات الوفود، وبدأ العمل على مناقشة عدد محدد من مشاريع القرارات التي استطاع المجتمعون الالتفاف حولها ومحاولة إقرار أحدها، من أجل بناء الدولة الجديدة وايجاد البديل المعقول عن الدستور الكونفدرالي.

إن أهم المشاريع التي قدمتها الوفود للنقاش هي مشاريع فيرجينيا و مشروع نيوجيرسي و مشروع التسوية العظمى و مشروع الثلاثة أخماس وسنتطرق إليها فيما يلي: [3]

س

[1]. ياغي عبد الفتاح،مرجع سابق، ص.65.

[2]. مسعود نور الدين حسين، مرجع سابق، ص. 15.

[3]. ياغي عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 65.

أ- **مشروع فرجينيا Virginia Plan**

اشتملت الخطة على خمسة عشر بنداً بهدف إقرار دستور جديد للدولة، وقد نال هذا المشروع تأييد الولايات ذات عدد السكان الكبير ومن ضمنها ولاية فرجينيا واهم ما تضمنه مشروع فيرجينيا:

تأسيس كونغرس من مجلسين (bicameral) تشريعيين، مجلس أعلى ويكون عدد أعضائه قليل وأن تقوم المجالس التشريعية في كل ولاية بإختيار أعضاء المجلس الأعلى ويكون تقدير عدد الأعضاء في المجلس بأسلوب التمثيل النسبي أي بحسب عدد سكان كل ولاية، وأن يكون للمجلس صلاحية إبطال القوانين أو التشريعات التي تصدرها أي من المجالس التشريعية في الولايات، ومجلس أدنى ويكون عدد أعضائه كبير، يتم انتخاب أعضاء المجلس الأدنى من قبل الناس.[1]

فقد خشيت الولايات ذات حجم السكان القليل أنَّ هذا المشروع لن يفيدها بل هو في صالح الولايات الآهلة بالسكان (populous)، ستسيطر ولايات كبيرة معينة مثل بنسلفانيا و فيرجينيا على قرارات المجلس بحكم أن بإمكان ممثلي هذه الولايات تكوين أغلبية قادرة على التصويت لصالح مشاريع القوانين التي تخدم ولاياتهم وذلك على حساب الولايات الصغيرة.[2]

ب- **مشروع نيوجيرسي New Jersey Plan**

قدمت وفود ولاية نيو جيرسي في 15 يونيو مشروعاً بديلاً عن مشروع فيرجينيا، وكانت أهم بنود هذا المشروع ما يلي:

[1]. الويتز لاري، مرجع سابق، ص.17.

[2]. الحسني داوود مراد حسين، سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي (النظام الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية (1963-1981)، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، 2011، ص. 16.

- أن تحتفظ كل ولاية بصوت واحد خلال عمليات التشريع وإقرار القوانين، أي قانون الصوت الواحد لكل ولاية وذلك لضمان المساواة بين جميع الولايات بغض النظر عن عدد سكانها.
- أن يتم منح الكونغرس صلاحيات لتنظيم التجارة وفرض الضرائب، وأن يكون للكونغرس السلطة العليا في المجال التشريعي وأن تكون تشريعاته أعلى من تشريعات كونغرسات.[1]
- أن يقوم الكونغرس بانتخاب عدد من الأشخاص الذين سيشكلون المحكمة العليا.

ونظراً لكثرة المشاريع المقدمة وعدم حصول أي مشروع منها على تأييد كامل من جميع الوفود، فقد تم الإتفاق على حلول وسط كان من نتائجها صياغة تسويتين رئيستين هما التسوية العظمى وتسوية الثلاثة أخماس.[2]

ج-مشروع التسوية العظمى Great Compromise

يعد هذا المشروع اتفاق وسط جمع بين عدد كبير من المشاريع التي تم طرحها مسبقاً للنقاش وتنص هذه التسوية التي قدمتها ولاية كناتيكيت (Connecticut)، وأهم ما توصل إليه:

- تأسيس كونغرس من مجلس واحد هو مجلس النواب(House of Representatives)وتكون العضوية فيه على أساس التمثيل النسبي لعدد سكان كل ولاية بالإضافة إلى ثلاثة أخماس عدد العبيد في كل ولاية.

[1]. نوار عبد العزيز سليمان ومحمود محمد جمال الدين، مرجع سابق، ص. 78.

[2]. الحسني داوود مراد مرجع سابق، ص.16.

- تأسيس مجلس تشريعي أعلى في الكونغرس بحيث يُخصص فيه مقعدان لكل ولاية بغض النظر عن حجم الولاية، ويقوم كونغرس كل ولاية باختيار من يمثلها في المجلس التشريعي الأعلى.

ونال هذا المشروع رضى عدد كبير من الوفود، لكن مشكلة احتساب عدد العبيد كان عقبة في طريق الاتفاق النهائي. و قد أطلق على هذا المشروع مسميات منها مثل مشروع كناتيكيت، وانعقد في منتصف يوليو 1787.[1]

ح- مشروع الثلاثة أخماس Three-fifth Compromise

واعتبر العبيد مواطنين وذلك لأغراض الإحصاء فقط، وقد قامت الولايات الجنوبية والتي تضم أعداداً كبيرة من العبيد باقتراح ما يعطيها قوةً أكبر في الكونغرس عدداً أقل من ولذلك فقد اقترحت أن يتم احتساب عدد العبيد كاملا باعتبارهم مواطنين.

لكن الولايات الشمالية والتي تضم عدد قليل من العبيد قد رفضت إقتراح الولايات الجنوبية وطالبوا بالغاء العبودية كلياً وليس فقط التلاعب بالقوانين من أجل الحصول على مكاسب سياسية دون تحرير العبيد.[2]

كانت العبودية قضية في غاية الأهمية للولايات الجنوبية لأن العبودية كانت توفر لأصحاب المزارع الأوروبيين أيد عاملة رخيصة ودون وجود قيود حكومية على بيع وشراء العبيد إلا تلك القوانين التي تحمي مالك العبيد وليس العبيد أنفسهم.

وللإخلاف العميق بين معارضي العبودية في الولايات الشمالية ومؤيدي العبودية في الولايات الجنوبية، فاتفق الجميع على تأجيل بحث موضوع العبودية إلى ما بعد عشرين (20) سنة[3].

---

[1]. الحسني داوود مراد حسين ، مرجع سابق، ص ص. 16-17 .

[2].ياغي عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 66.

[3]. المرجع نفسه، ص.67.

فقد حققت الولايات الجنوبية انتصاراً هاماً من خلال تمديد العبودية لعشرين سنة قادمة أي السماح بتجارة واستغلال العبيد دون عقوبات، وكذلك كسب الجنوبيون تعهداً من كل الولايات على أن تقوم حكومات جميع الولايات بإعادة كل العبيد الذين يهربون من مالكيهم، وتجذرت بذلك العبودية أكثر فأكثر.

وكان الجدل أيضا حول إمكانية تأسيس جهة قضائية مستقلة (محكمة عدل عليا) وتم الإتفاق على أن يقوم رئيس الدولة الأمريكية بترشيح عدد من القضاة لعضوية محكمة العدل العليا بشرط أن يوافق على تعيينهم مجلس الشيوخ المجلس التشريعي الأعلى أو مجلس الأعيان.[1]

الفرع الثاني: اعتماد الدستور الفدرالي

اتفقت الوفود في سبيل إعداد الدستور الجديد، على تشكيل لجنة خاصة من خمسة أعضاء لجنة المهام الخاصة (Committee of Detail) وقدمت تصورها النهائي للدستور والشكل المقترح للدولة الأمريكية.

قدمت اللجنة مقترحا بجعل السلطة التنفيذية والسلطة القضائية (محكمة العدل العليا) خاضعتان لسلطة الكونغرس وذلك كان في السادس تموز يوليو 1787، وكان إهتمام الوفود منصباً على الفصل بين السلطات الثلاث من أجل منع تسلط إحدى هذه السلطات على العملية السياسية فتتحول الحكومة إلى نظام استبدادي.[2]

وبهذه الإتفاقات تبلور نموذج رئيسي حول شكل الدولة هو نموذج ماديسون (Madisonian Model)والذي تقدم به جيمس ماديسون.

---

[2].ضياء حسين علي ، النظام الرئاسي (دراسة مقارنة)، "مجلة العراق الأكاديمية"، جامعة الكوفة، العدد 39، 2015، ص. 132.

يقوم نموذج ماديسون حول شكل الحكومة على أساس أن يتم الفصل التام بين فروع (branches)السلطات التنفيذية والقضائية و التشريعية، و يتم توزيع الصلاحيات بينها بشكل متساوي بحيث لا يملك أي من هذه الفروع سلطات مطلقة أو قوة أكبر من القوة التي تمتلكها الفروع الأخرى، وبذلك يتحقق التوازن بين سلطات الدولة الثلاث: التنفيذية والتشريعية و القضائية.[1]

وبناءً على هذا النموذج، اقترح جيمس ماديسون أن يقوم الكونغرس بعملية التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وتقوم السلطة التنفيذية بأدارة الدولة وتنفيذ القوانين والتشريعات التي منحها الكونغرس، ويكون للسلطة القضائية سلطة تفسير القوانين وفض النزاعات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وبهذا التوزيع يضمن ماديسون التوزيع المتساوي للقوة في الحكومة ويضمن كذلك أنّ كل فرع من فروع الحكومة قادر على مراقبة أداء الفرعين الأخريين (وهذا هو معنى الرقابة المتبادلة checks and balances)، و يحقق هذا التوزيع التوازن في النظام الديمقراطي.[2]

يعكس هذا التقسيم للسلطات الحكومية القيم الأساسية التي تبناها الآباء المؤسسون والخوف من أن تحاول فروع الحكومة توسيع السلطة أو السعي لاحتكار السلطة أو التصرف بطرق تتعارض مع المبادئ الديمقراطية.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن جميع الوفود يتفقوا، في كل من الاتفاقية الدستورية على الحاجة إلى إعطاء سلطات شرعية ومتساوية لفروع الحكومة وضمان أن يكون كل فرع من فروع الحكومة قادرًا على مراقبة أداء الفئتين الأخريين والحد من توسعهما أو محاولة توسيع الصلاحيات.

تم الحفاظ على حكومة مركزية (فيدرالية) قوية نسبيًا، لكنها ليست قوية بما يكفي للسيطرة على الشؤون السياسية والإدارية للولايات، فكرت المناقشات الدستورية بين الآباء

---

[1]. حسين علي ضياء ، ص. 132.

[2]. المرجع نفسه، ص135.

المؤسسين أن الحكومة الفيدرالية يجب أن تحافظ على مجال عملها الطبيعي لدعم الوحدة والتماسك الوطنيين، بينما تحتفظ حكومات الولايات بقوتها وسلطتها في إدارة شؤونها الداخلية، وهو نظام لامركزي معقول.

أما رئيس الولايات المتحدة فتوجّه المجتمعين واضحاً والرئيس ينتخب بشكل غير مباشر أي بدون تصويت الشعب المباشر. يوافق كل منهما على إنشاء هيئة انتخابية تسمى الهيئة الانتخابية الرئاسية أو الهيئة الانتخابية لانتخاب أو تعيين هيئة انتخابية في كل ولاية مساوية لعدد تمثيل تلك الولاية في الهيئة التشريعية الفيدرالية (عضو الكونغرس والممثل معًا) هذه اللجنة ثم ينتخب الرئيس ، وتنتخب كل ولاية بأغلبية الأصوات[1].

المبحث الثاني

المقصود بالنظام الرئاسي للولايات المتحدة الأمريكية.

ظهر النظام الرئاسي في البداية في شكل نظام رئاسي كلاسيكي، وهو النظام الذي ابتكرته وطبقته الديمقراطية الوحيدة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية بضغط من حاجتها المحلية والمتمثلة في اتحاد الدول المستقلة عن التاج البريطاني، في مساحة كانت في بداية الاتحاد محدودة وامتدت فيما بعد وشملت أجزاء كبيرة فأصبحت تشكل شبه قارة، وتعد رابع دولة في العالم من حيث عدد السكان وهي في مقدمتها من حيث ارتفاع المستوى الفني لأداء الفردا.[2]

لقد ابتكر الأمريكيون النظام الرئاسي في شكله الكلاسيكي لإيجاد حل لمشكلتهم الكبرى والمتمثلة في التوفيق بين المطالبة بالوحدة وبين تمسك الدول المحلية المستقلة

[1]. ياغي عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 68.

[2]. ثابت عادل، النظم السياسية، دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية وللنظام السياسي الإسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007، ص. ص 164-165.

بحقوقها التقليدية، وهو يختلف عن النظام البرلماني اختلافا جوهريا، في روحه وقواعده، إذ أن ميزته الأساسية تكمن فيما توصل إليه من التوفيق بين المبدأ الديمقراطي القائم على احترام الحقوق والحريات الفردية وعلى مبدأ السيادة الشعبية والرقابة على دستورية القوانين وغيرها وبين واقع الحكم الشخصي، باعتبار أن الرئيس المنتخب الذي يتولى السلطة التنفيذية يتمتع بصلاحيات عظيمة تجعل من حكمه حكما نافذا لكنه مقيد بأحكام الدستور.

ومن أجل ذلك سنتوقف عند تعريف النظام الرئاسي للولايات المتحدة الأمريكية في **(المطلب الأول)**، ثم سنقوم بتحديد الخصائص التي يتسم بها هذا النظام في **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

تعريف النظام الرئاسي للولايات المتحدة الأمريكية

تعددت تعريفات النظام الرئاسي والتي شملت العديد من الفقهاء على نحو آراء و تعريفات فردية **(الفرع الأول)** ، إضافة الى بروز اتجاهين فقهيين عرفت النظام الرئاسي الأمريكي بشكل جماعي ضمن الفقه الدستوري **(الفرع الثاني)** .

الفرع الأول: تعريف الفقهاء لنظام الرئاسي

اختلف الفقهاء في تعريف جامع لنظام الرئاسي حيث كل منهم عرفه من منظوره الخاص ونرى في ذلك تعريف الدكتور عبد الحميد متولي حيث عرفه بانه النظام الذي يتمتع فيه بصلاحية اكبر عن باقي السلطات حيث اعتبر راي الدكتور السابق منفرد عن الآراء الأخرى وفي هذا النطاق نجد راي الدكتور مصطفى الو زيد فهمي حيث يرى ان النظام

الرئاسي يرتكز على ثلاث أسس الأول ان يكون هناك مساواة بين السلطات من ناحية المصدر أي ان رئيس السلطة التنفيذية والبرلمان يتبعان مصدر أساسي موحد متمثل في الانتخاب الشعبي ، التخصص الوظيفي ومعنى ذلك ان البرلمان ينفذ الوظيفة التشريعية والرئيس ينفذ الوظيفة التنفيذية والقضاء يفصل في النزاعات[1].

والاساس الثالث والأخير ان تكون السلطات مستقلة عضويا أي ان الرئيس لا يمكنه ان ينهي وجود البرلمان القانوني وهذا الأخير لا قوة له في السيطرة على الرئيس، وهناك راي الدكتور محسن خليل الذي يرى ان النظام الرئاسي يلتف حول عنصرين الأول انفراد السلطة التنفيذية واستقلالية السلطات العامة[2].

الدكتور ثروت بدوي يرى ان النظام الرئاسي يرتكز على أساس وجود رئيس للدولة يتم انتخابه من قبل الشعب يجمع بين صفت رئيس الدولة وصفت رئيس الحكومة وصلاحية اختيار الوزراء تكون لديه.

ويرى الدكتور محمود حافظ ان النظام الرئاسي يتميز بكونه يعتمد على ثلاثة اركان: سلطة تنفيذية تكون صلاحية تنفيذ مهامها لذي رئيس الدولة، ان يخضع الوزراء بشكل تام لرئيس الجمهورية، وان يتم الفصل بين السلطات بشكل كبير.

بالإضافة الى الآراء السابقة نجد رأي الدكتور سليمان الطماوي الذي يرى ان النظام الرئاسي يستند على أساسيا: الأساس الأول السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية، الأساس الثاني الفصل بين السلطات واجب بشكل مطلق.

[1]. عثمان حسين عثمان محمد، النظم السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص. 244.

[2]. المرجع نفسه، ص. 245.

وأيضا رأي الدكتور عاطف البنا الذي يرى ان النظام الرئاسي يقوم على داعمتين أساسيتين: الفصل بين لسلطتين التشريعة والتنفيذية بشكل كبير، ان تكون صلاحية تنفيذ مهام السلطة التنفيذية بالمجمل لدى الرئيس الذي تم انتخابه من طرف الشعب[1].

من خلال هذه التعريفات تبين لنا ان النظام الرئاسي يرتكز على ركنين أساسيا:

الركن الأول: أحادية السلطة التنفيذية

الركن الثاني: الفصل المطلق بين السلطات السلطة التشريعية والتنفيذية

الفرع الثاني: بروز الاتجاهات الفقهية لتعريف للنظام الرئاسي.

هناك اختلاف كبير بين الفقهاء الدستورين في وضع تعريف جامع شامل للنظام الرئاسي الأمريكي، حيث يترتب على هذا الاختلاف اتجاهين فقهين لتحديد تعريف للنظام الرئاسي:

أولا: الاتجاه الأول للفقه الدستوري

يشمل هذا الاتجاه اغلب اراء الفقه الدستوري حيث يروا ان النظام الرئاسي يستند على دعامتين، الأولى رئيس يتم انتخابه من طرف الشعب يعمل على جمع بين رئاسة الدولة والحكومة والفصل المطلق بين السلطات او النظام الذي يقوم على أحادية السلطة التنفيذية، ويقوم بتوزيع المهام بين السلطات، نستنتج بان هذا الاتجاه الذي يمثل الأغلبية الفقهية يرى أصحابه ان النظام الرئاسي يتمحور من جهة في أداء رئيس الدولة او الجمهورية الذي يعمل على جمع صفت رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ان الفصل بين السلطات وتحديدا بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية هو فصل جامد او شبه مطلق[2].

[1]. عثمان حسين محمد عثمان، المرجع السابق، ص. 245.

[2]. عبد الوهاب محمد رفعت، الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص ص. 239-240.

ثانيا: الاتجاه الثاني للفقه الدستوري

يرى أصحاب هذا الاتجاه ان النظام الرئاسي هو النظام الذي يمنح فيه للرئيس الرجحان في كفوف ميزان السلطة وبتعبير اخر ان النظام الأمريكي في وقتنا الحالي يتصف بكونه نظام رئاسي لأن الرئيس لديه صلاحية على البرلمان

وسندعم الركنين الأساسيين في خصائص النظام الرئاسي في المطلب الثاني.

المطلب الثاني

خصائص النظام الرئاسي

يتميز النظام الرئاسي للولايات المتحدة الأمريكية عن بقية أشكال الأنظمة النيابية الأخرى القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات في النظام البرلماني وأحادية السلطة التنفيذية وهذا ما سيتم التطرق إليه.

الفرع الأول: أحادية السلطة التنفيذية

يتسم النظام الرئاسي بأحادية السلطة التنفيذية، ويسيطر على السلطة التنفيذية رئيس الدولة المنتخب من قبل الشعب، الذي يتمتع بخصائص رئيس الدولة ورئيس الحكومة ويعمل الوزراء كهيئة دستورية لها سلطات عامة، كما هو الحال في النظام البرلماني، لذلك يُطلق على الوزراء تسميات أمناء أو مساعدين خلافًا للعرف المتبع في الأنظمة البرلمانية[1].

[1]. اليمون عوض، الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري، دار وائل لنشر والتوزيع، الطبعة 2، عمّان، 2016، ص . 237.

فأن الرئيس وحده هو السلطة التنفيذية لأنه يعتبر رئيس الدولة ورئيس الحكومة، والوزراء مجرد معاونين ولا يشكلون مجلسًا جماعيًا أو مجلسًا، ويقتصر دورهم على تنفيذ السياسة العامة المحددة فقط. من قبل الرئيس حتى لو اعترض جميع الوزراء، فإن القرار الأول والأخير يعود إلى الرئيس[1].

ومع ذلك، فإن هذا لا يمثل فكرة الرئيس دون أن يلتقي النظام الرئاسي بالوزراء، الذين يمكن دعوتهم للتشاور، المشاورات والمناقشات في الاجتماع هي للتعبير عن وجهات النظر حول القضايا فقط. يطرح الرئيس أسئلة ويقدم توصيات في هذا الصدد، والرئيس غير ملزم بالنتيجة، هذه النقاشات هي اقتراحاته، لكنه حر ولا حدود لسلطته في قبولها أو رفضها إن شاء، هذه الاجتماعات التي يجتمع فيها الرئيس مع مساعديه أو أمناءه هي ببساطة شكل من أشكال المشاركة التداولية، وليست أداة حكم جماعية مثل النظام البرلماني، لا يمكن للوزراء الذين يحضرون هذه الاجتماعات فرض آرائهم على الرئيس، حتى لو كان بالإجماع، كما شهد الرئيس أبراهام لنكولن في عام (1865) عندما دعا إلى اجتماع للوزراء، كان هناك الكثير منهم، واتفقوا على قضية معينة على عكس لنكولن ، الذي قال اقتباسه الشهير: "سبعة لا، واحدة نعم، وأولئك الذين يقولون نعم يفوزون ، إذا نظر الوزراء إلى الرئيس من وجهة نظر الدستور لا يتمتع النظام بمكانة مميزة مثل نظرائهم البرلمانيين لأنهم فقط وزراء أو رؤساء دول ويتم مقابلتهم للتشاور فقط ، ولا يقصد هذا التقليل من شأنهم لأن بعضهم يلعب بالفعل دورًا فعالا في إدارة سياسة بلدهم حتى لو كان لبعضهم دور غير مذكور.[2]

وعلى اعتبار ان المسؤولية السياسية هي الزاوية الأهم في النظام البرلماني فان النظام الرئاسي الامريكي لا يأخذ بها ولأنه يعتمد بشكل كامل عل مبدا الفصل بين السلطات فالرئيس هو من يتولى اختيار الوزراء والعمل على تعينهم وله الحق في اعفائهم من مهامهم

[1]. الدبس عصام علي، القانون الدستوري والنظم السياسية، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمّان، 2014، ص. 258.

[2]. شيحا عبد العزيز، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص. 422.

من شاء او أراد، حيث ان الوزراء هم المنفذين لسياسية الرئيس لذلك هم يتعرضوا للمسائلة بشكل فردي اما الرئيس وليس امام الكونغرس، مما ينتج عن ذلك ان الكونغرس ليس صلاحية على وزراء الرئيس فاذا رأى الكونغرس ان تصرف احد الوزراء ليس مناسب لمنصبه فان ذلك لا يؤدي ان يقوم بإجبار الوزير المستاء من تصرفه على الاستقالة، ولا يملك الكونغرس صلاحية سحب الثقة من الوزير ولا عزله من مهامه او اجباره على ترك منصبه.[1]

تبين لنا مما سبق انه يمكن القول ان النظام الرئاسي الأمريكي لا يأخذ بمنصب رئيس منصب الوزراء وبطبيعة الحال لا وجود لما يعرف بمجلس الوزراء في النظام البرلماني او الاعتراف بمجلس الوزراء كسلطة ذات مميزات تقوم أساسا على الترابط والوحدة، ويتمتع فيها الوزراء بسياسية خاصة، وهذا يعني انا مبدا التضامن الوزاري عن السياسية العامة للحكومة الشائع في الدول التي تعترف بان النظام البرلماني لا يأخذ به في الولايات المتحدة الامريكية.

ومن جانب اخر فان الرئيس ف النظام الأمريكي هو من يسيطر بشكل فعلي على السلطة التنفيذية واعمالها، بالإضافة الى ان رئيس الوزراء في النظام البرلماني يمارس مهام ذات مسؤولية كبيرة ويتحمل أعباء شديدة متمثلة بقيامه بالجمع بين رئاستين في وقت واحد الا وهما رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء، ام المهمة الأكبر التي يتمتع بها ان يضل الدور الذي تنفذه وزاراته مما يجعله مضطر ان يحّكم تقديره الخاص في العديد من المواضيع [2].

[1]. البحري مصطفى حسن، القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة دمشق الخاصة، دمشق، 2020، ص. 290 .

[2]. المرجع نفسه، ص. 290.

الفرع الثاني: الفصل شبه التام لسلطات

خلاف بان الدستور الأمريكي لم ينص صراحة في أي من مواده على الفصل بين السلطات الثلاثة، ويعد مبدا الفصل بين السلطات هو المبدأ الأساسي والجوهري في النظام الرئاسي الأمريكي، وجاء ذلك بسبب اعتقاد وايمان المؤسسين بأفكار لوك ومونتيسكيو بالفصل بين السلطات[1].

يقصد بمبدأ بين الفصل السلطات في القانون الدستوري عدم تجميع السلطات بيد سلطة واحدة ضمانا لعدم استبداد الحكام وتأكيدا للسير العادل لمصالح الدولة لأن تركيز السلطة في يد هيئة واحدة من شأنه أن يؤدى به إلى الاستبداد في السلطة واستعمالها في غير طريقها الصحيح، ووضح هذه الفكرة الفيلسوف مونتيسيكيو بقوله:

" إذا جمع شخص في ان واحد أو في هيئة واحدة السلطتين التشريعية و التنفيذية انتهت الحرية وكذلك الشأن إذا اجتمعت السلطات الثلاثة في يد واحدة ولو كانت يد الشعب ذاته"، و بالفعل فأن استحواذ هيئة واحدة أو شخص وأحد على السلطات جميعا يؤدي الى احتمال الاستبداد و المساس بحقوق الأفراد، وضح ذلك بان الطبيعة البشرية بذاتها تميل الى اتعسف والاستحواذ على السلطة ،لهذا يقول مونتيسكيو ان التجربة المتسمرة تظهر لنا ان لكل شخص ميل الى إساءتها والذهاب بها الى حيث توقفها حدود معينة[2].

أولا: الهدف من الفصل بين السلطات

اثرت أفكار مونتسيكو ونظريته في الفصل بين السلطات، في السياسيين الذين أسسوا الدستور الأمريكي عام (1787)، والتي تناولها في كتابه الشهير روح القانون فيما يخص مبدأ الفصل بين السلطات، ولكنهم لم يعتمدوا الفصل المرن المطبق في النظام البرلماني، بل

[1]. البحري مصطفى حسن، مرجع سابق، ص. 291.

[2]. عمار عباس، العلاقة بين السلطات فى الأنظمة السياسية المعاصرة و فى النظام السياسي الجزائري، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2010، ص. 15.

فضلوا الفصل التام أو المطلق بين السلطات ولاسيما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وذلك بهدف تحقيق المساواة و التوازن الكامل بينهما، حيث يعتمد هذا المبدأ على قاعدة الاستقلال الوظيفي لكل سلطة من السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، بحيث لا يكون هناك أي سيطرة أو تدخل من أي سلطة على سلطة أخرى[1].

فهدف واضعي الدستور في اعتمادهم على أفكار مونتسكيو، لم يكن الا لمنع إساءة استخدام السلطة وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية، التي قد تهدد حريات الافراد وتعريضها للخطر، وقد تبين ذلك بشكل جلي في كتاباتهم التي عبر عنها جيمس ماديسون وهو احد اهم مؤسسي الدستور في كتابه الفدراليست[2].

ثانيا: مظاهر الفصل شبه التام بين السلطات

يوجد عدة مظاهر للفصل التام بين السلطات على خلاف النظام البرلماني الذي يعتبر الفصل فيه نسبي ومرن.

أ- استقلال السلطة التشريعية

تمتع السلطة التشريعية باستقلال وعدم ارتباطها بالسلطات الاخرى (التنفيذية والقضائية) ذلك في كل ما يتعلق بوظيفتها واختصاصها وتشكلها وتكون مستقلة تماما عن السلطات اذا اختيار اعضاء البرلمان يكون بدون تدخل السلطة التنفيذية وذلك عن طريق الاقتراع المباشر الحر، ان البرلمان يمارس وظيفة التشريع لا تشاركه فيه اي جهة اخرى فهو يعمل كاختصاص اصلي، ان الرئيس الجمهورية او رئيس الحكومة الذي لا يحق له تدخل في عملية التشريع في نظام الفصل المطلق لسلطات في أي هيئة او جهة التداخل في

[1] -https://almerja.net/reading.php?idm=191572 18:35.الساعة 2023/05/13 . تاريخ الاطلاع

[2]. الويتز لاري، مرجع سابق، ص. 292.

العمل او وظيفة البرلمان فلا جيب على السلطة التنفيذية دعوة البرلمان للانعقاد وتأجيل دوراته.[1]

لا يمكن لرئيس ان يقوم بحل البرلمان لان صلاحية السلطة التنفيذية في حل البرلمان، تعتبر في النظام البرلماني كقوة مماثلة لحق البرلمان في تحريك المسؤولية السياسية للوزراء، اما في النظام الرئاسي لا يمكن لرئيس الجمهورية بحل البرلمان قبل حلول الاجل المحدد قانونا، وايضا لا يستطيع البرلمان ان يناقش ووزراءه في الجانب السياسي.[2]

بالإضافة الى ذلك، ان عملية منصب الوزير وعضوية المجلس النيابي لا تتم في النظام الرئاسي، أي لا يجب ان يتم تعين الوزراء من أعضاء البرلمان ولا يتمتعون بصلاحية التواجد في اجتماعات المجلس او اقتراح القوانين لاكن اذا أرادوا ان يتواجدوا ويحضروا في البرلمان لمتابعة جلساته بشرط ان يكونوا حاملين لصفة اشخاص عاديين وليس كونهم وزراء.[3]

لا يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحية اقتراع القوانين على البرلمان، حتى واذا كان الاقتراع متعلق بقانون الميزانية لأنه ليس من صلاحية السلطة التنفيذية، رغم خبرتها ان تقوم بتحضير مشروع الميزانية، فصلاحية اعداد الميزانية تدخل ضمن صلاحيات البرلمان الذي يقوم بإعدادها بوساطة لجانه الفنية التابعة له وهو من يقوم بمناقشتها، اما السلطة التنفيذية ينحصر دورها في تقديم تقرير سنوي، والذي يوضح الوضع المالي في الدولة وما تم صرفه من طرف الحكومة خلال السنة المنتهية وتبيان احتياجات الدولة لسنة الجديدة القادمة.[4]

---

[1] طالبي خيرة سهام وجناد فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص. 13-14

[2] تاريخ الاطلاع 2023/5/14 الساعة 22:13 https://www.startimes.com/f.aspx?t=34989168.

[3] عثمان حسين محمد عثمان، مرجع سابق، ص. 251.

[4] عبد الوهاب محمد رفعت، مرجع سابق، ص. 347.

ب- استقلال السلطة التنفيذية

تمارس السلطة التنفيذية مهامها بشكل مستقل دون ان يكون للبرلمان أي تدخل حيث تتمتع بوضع السياسة العامة للدولة داخليا وخارجيا بواسطة اعوانها، وهي من تشرف وتتولى تنفيذها ، ولا تخضع للمسائلة الا امام الشعب، فالرئيس والوزراء لا تتم مسائلتهم سياسيا امام البرلمان وتوجيه الأسئلة لهم او طرح الثقة بالوزراء كما تطرقنا لها سابقا[1].

ت- استقلال السلطة القضائية

تتكون الأجهزة القضائية الذي تعتليها المحكمة العليا والتي تتمتع باستقلالية تامة في تنفيذ مهامها على اعتبار ان القضاة يتم تعينيهم من قبل الرئيس، وأحيانا يستمرون في مهامهم مدى الحياة مما يضيف إليهم الشعور بالاستقلالية والحرية إضافة الى ذلك فانهم يمتلكون الحصانة ضد العزل[2].

[1]. المشهداني محمد، مرجع سابق، ص. 185.

[2]. دو فرجيه موريس، ت: جورج سعد، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري (الانظمة السياسية الكبرى)، بيروت، 1992، ص. 305.

الفصل الثاني

الأليات المعتمدة في تكريس النظام الرئاسي

تعتمد الأنظمة الدستورية في العالم على تقسيم سلطاتها الى ثلاثة سلطات، تشريعية، تنفيذية وقضائية والتي تميز هذه الأنظمة تشكيلة هذه السلطات والعلاقة التي تربطها، ورغم اعتماد النظام الرئاسي عل مبدأ الفصل شبه التام الا انه اوجد علاقة بينهما، فقد خول الدستور بعض الاستثناء التي تعتبر ربط جزئي بين هذه السلطات وعليه سنقوم بتقييم النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية وإبراز سلبيات والايجابيات التي تظهر في هذا النظام.

لذلك قسمنا هذا الفصل الى مبحثين

المبحث الأول: المؤسسات الدستورية في الولايات المتحدة الامريكية.

المبحث الثاني: تقيم النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية.

المبحث الأول

المؤسسات الدستورية في الولايات المتحدة الامريكية

نص الدستور الأمريكي لعام 1787 والذي تطرقنا له في الفصل الأول على ان يتكون النظام الدستوري، من ثلاث سلطات وتتمثل في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وبين هاته السلطات وتكويناتها وتنظيمها وأنها تقوم عل مبدا الفصل بين هذه السلطات الا ان الدستور اوجد شيء من التأثير بينهما.

وسنسلط لضوء على السلطتين التنفيذية والتشريعية **(مطلب اول)**، وفي التأثير المتبادل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية **(المطلب الثاني)**.

المطلب الاول

السلطتين التنفيذية والتشريعية

يتميز النظام الرئاسي عن باقي الأنظمة الأخرى كالنظام البرلماني في تشكيلة هاتين السلطتين وطريقة عملها ففي هاتين السلطتين قد نص الدستور الأمريكي على استقلال هذه السلطات عن بعضها لكن لا يعني ذلك عدم وجود علاقة بينهما فما يميز هذا النظام عن غيره التوازن وتأثير كل سلطة على السلطة الأخرى.

الفرع الأول: السلطة التنفيذية

يتميز النظام الرئاسي الامريكي بالصلاحيات و بالمكانة التي خولها لرئيس الجمهورية وجعله رئيسا للدولة وللحكومة في الوقت ذاته ويرجع ذلك الى طريقه انتخابه فالشعب هو من يختاره بطريقة غير مباشرة.[1]

وللتأكيد على مكانه رئيس الولايات المتحدة الامريكية في النظام السياسي الامريكي، سنتناول شروط ترشحه ومدة عهدته وطريقة انتخابه ثم سلطاته واخيرا نائب الرئيس.

أولا: : شروط الترشح ومده العهدة للرئيس

لكي يكون الشخص مؤهل للترشح لمنصب رئيس الجمهورية يجب ان يكون مواطن امريكي بالولادة، وان يكون بالغا من العمر 35 سنه على الأقل، وان يكون قد اقام في الولايات المتحدة مده لا تقل عن 14 سنه.

ومدة ولاية الرئيس هي اربعة (4) سنوات قابلة للتجديد مره واحده فقط وبمقتضى التعديل الثاني و العشرون الذي قرره الكونجرس سنه 1947 ووضع حيز التنفيذ اعتبارا من سنه 1951، اصبح محظورا على الرئيس ان يجدد اكثر من ولايتين متتاليتين او منفصلتين[2]

[1]. حسين عثمان محمد عثمان، مرجع سابق، ص. 354.

[2] . رعد نزيه، القانون الدستوري العام (المبادئ العامة والنظم السياسية المؤسسة الحديثة)، لبنان، 2011، ص. 239.

ثانيا: انتخاب الرئيس

يتم انتخاب رئيس الولايات المتحدة الامريكية بطريقه مركبة، والتي تؤثر بشكل كبير على قوة الرئيس، من المبادئ الراسخة عند رجال العلوم الدستورية والانظمة السياسية، انه عندما يقرر واضعوا الدستور صنع رئيس ضعيف، فانهم يختاروا طريقة انتخابه من خلال البرلمان (كما هو الحال في الجمهورية البرلمانية) اما إذا كانوا يريدون رئيسا قويا اتفقوا ان يتم انتخابه من قبل الشعب (كما هو الحال في النظام الأمريكي)، على الرغم من ان واضعي دستور الولايات المتحدة لم يقرروا ان يتم انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب، بل قرروا لانتخابه طريقة معقدة.[1]

يتم انتخاب رئيس الولايات المتحدة الامريكية ان كان الدستور لم يحدد الا مرحلتين اما المرحلتين الاخرتين اوجدتهما الممارسة السياسية.

أ- **المرحلة الأولى مرحلة اختيار الناخبين الرئاسيين** (مندوبي الأحزاب)

بدايةً ينتخب كل حزب سياسي عن طريق الشعب بصورة مباشرة مندوبين الى مؤتمر كل حزب، ليتم انتخاب مندوبي الحزبين من خلال لجان الحزب المحلية او من خلال المؤتمرات المحلية او البلديات.[2]

اي ان في كل ولاية ينتخب الشعب مندوبين عنه، الذين سيمثلونهم ويقوم هؤلاء المندوبين باختيار اسم المترشح الذي سيقومون بالانتخاب عليه، ويكون عدد المندوبين مساوية لعدد اعضاء مجلس البرلمان وهو 535 مندوب على مستوى البلاد، إضافة الى ثلاث نواب يمثلون مقاطعة كولمبيا ليصبح عددهم 538 ، بشرط الا يكون احد هؤلاء

[1]. متولي عبد الحميد، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، منشاة المعارف الإسكندرية، 1993، ص 281.

[2]. رعد نزيه، مرجع سابق، ص. 235،

المندوبين احد اعضاء مجلس البرلمان او منصب ذو شأن عالي في الحكومة، وهؤلاء المندوبين هم الذين يختارون اسم المترشح الذي سيصوتون عليه[1].

ب-المرحلة الثانية: مرحلة اختيار المرشحين الرئاسيين

بعد انتخاب مندوبي الأحزاب يتم عقد اجتماع عام بمؤتمرات الحزب عادة ما يكون في شيكاغو في مقر وطني للحزب، والغاية من هذا الاجتماع هو اختيار المرشح الرئاسي ونائبه عن كل ولاية ، الذي ينعقد كل اربع سنوات و هي فترة انقضاء العهدة الرئاسية. [2]

ت-المرحلة الثالثة: مرحلة اجتماع الكونغرس.

بعد انتخاب المرشحين الرئاسيين ونوابهم من قبل مندوبي الأحزاب، يتم ارسال القوائم الانتخابية بموجب تقارير تحمل أسماء هؤلاء المرشحين الى مجلس الشيوخ.

وفي 6 جانفي يجتمع الكونغرس برئاسة نائب الرئيس التي اوشكت ولايته على الانتهاء بصفته رئيسا لمجلس الشيوخ، بهدف التصويت بالاقتراع السري على المرشحين الرئاسيين من قبل مندوبي الأحزاب 538.[3]

ث-المرحلة الرابعة: مرحلة الإعلان عن المرشح الفائز.

يتم إحصاء الأصوات ليتم بعد ذلك إعلان النتائج، ليعلن رئيسا للولايات المتحدة الامريكية صاحب عدد الأصوات ذات الاغلبية المطلقة، وفي حالة عدم الحصول على أصوات الأغلبية المطلقة، فقد خول الدستور لمجلس النواب باختيار الرئيس من بين اعلى

[1]. حسين عثمان محمد عثمان، مرجع سابق، ص ص. 255-256.

[2]. دوفريجه موريس، مرجع سابق، ص. 300.

[3]. رعد نزيه، مرجع سابق، ص.236.

ثلث مترشحين جمعا للأصوات، ليقوم كذلك مجلس الشيوخ باختيار نائب الرئيس من بين اعلى مترشحين حصولا على الأصوات[1].

ثالثا: صلاحيات الرئيس

يتمتع رئيس الجمهورية باختصاصات واسعة ومتنوعة وتشمل كل نواحي السلطة التنفيذية وبصفته صاحب السلطة التنفيذية ويمارسها بصفة اصيلة ومباشرة[2].

أ- صلاحيات رئيس الويات المتحدة الامريكية في المجال الداخلي

رئيس الولايات المتحدة هو على رأس السلطة الادارية ومهمته السهر على تنفيذ القوانين وإصدار اللوائح التنفيذية والقرارات، وهو صاحب الاختصاص في تعيين الموظفين الفيدراليين بموافقة مجلس الشيوخ، فهو الذي يوجه عمل ونشاط الإدارة الامريكية، وكما ان للرئيس سلطات اخري كحق العفو، وحق الاعتراض على القوانين في 10 ايام التي يقدمها الكونغرس، والذي يشترط 2/3 اعضاء مجلس الحاضرين، وتتوسع سلطاته في الحالات الاستثنائية، ويتمتع بسلطة الكاملة بدوره القيادي على القوات المسلحة بصفته القائد الأعلى للجيش[3].

ب- صلاحيات رئيس الولايات المتحدة الامريكية في المجال الخارجي

يصنع الرئيس ويدير السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، فهو الشخص الذي يعين السفراء والقناصل بموافقة مجلس الشيوخ، ويقبل أوراق اعتماد السفراء الأجانب، وله وحده الحق في الاعتراف بالدول والحكومات الأجنبية دون تدخل الكونغرس، بما أن الاعتراف هو اختصاص تنفيذي، فإن القاعدة العامة هي أن الكونغرس لن يتدخل في

[1]. عثمان حسين محمد عثمان، مرجع سابق، ص. 256

[2]. الدستور الأمريكي(الفقرة الأولى من المادة الثانية).

[3]. بو الشعير سعيد، مرجع سابق، ص ص. 217-218.

الشؤون التنفيذية دون نص صريح. تحتاج أموال الإدارات المختلفة، إلى المرور بإجراءات رسمية.

يعطي الدستور لرئيس الجمهورية سلطة إبرام المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأجنبية، ولكن تحت إشراف مجلس الشيوخ، حيث يتطلب مشورته قبل إبرام المعاهدة والمصادقة عليها بأغلبية الثلثين بعد إبرامها حتى يتسنى لها ان تدخل حيز التنفيذ، لأن مجلس الشيوخ لم يشارك قبل وأثناء إبرام المعاهدة، لكن الرئيس وممثليه كانوا مستقلين في هذا الصدد، وكان دور المجلس محصوراً في سلطة التصديق اللاحق.

ومع ذلك يظل مجلس الشيوخ ساري المفعول لأنه يرفض في كثير من الأحيان المصادقة على المعاهدات التي يبرمها الرئيس ، ومثال ذلك معاهدة فيرساي 1920، ولتجنب معارضة الكونجرس يمكن للرئيس إبرام اتفاقيات مع الدول الأجنبية التي لا تمر على مجلس الشيوخ في شكل اتفاقيات تنفيذية.[1]

رابعا: نائب الرئيس

يتم انتخاب نائب الرئيس بنفس الالية التي يتم بها انتخاب الرئيس في الفترة ذاتها لكنه لا يمارس أي من المهام في حال تواجد الرئيس، لان الرئيس يمارس مهامه، الا في حالة عزل الرئيس او وفاته يتولى النائب ممارسة مهام الرئاسة، ووفقا للأسباب السالفة الذكر يحق له ان يترشح مرة واحدة لمدة سنتين اما في حال كانت الفترة اقل من سنتين يستطيع ان يترشح لمرة ثانية وذلك وفقا لتعديل الثاني والعشرين من الدستور[2].

[1]. المشهداني محمد قاضم، مرجع سابق، ص. 195.

[2]. بو الشعير سعيد ، مرجع سابق، ص. 224.

وفي ما يخص المهام التي ينفذها نائب الرئيس على غرار انه يراس مجلس الشيوخ الا انه يتمتع بأدوار أخرى وتتمثل بتمثيل الرئيس في الخارج ووضع السياسات والمساعدة على اتخاذ القرارات حيث ان مهمة اختيار نائب الرئيس تخضع لرئيس ذاته ولشخصية النائب [1].

الفرع الثاني: السلطة التشريعية

إذا كان النظام البرلماني المكون من مجلسين مرتبطًا بشكل خاص بالاختلافات في مستويات الطبقة الاجتماعية في المجتمع البريطاني والمجتمع الأوروبي بشكل عام، فقد يكون فشل المجتمع الأمريكي في وراثة هذا الهيكل الطبقي قد جعل الآباء المؤسسين النظام السياسي للولايات المتحدة، ثبط فكرة النظام المزدوج. النظام الثنائي، لكن إذا تبنوها أخيرًا فلن يكون ذلك لأسباب طبقية، ولكن لتجنب احتكار مجلس واحد للسلطة التشريعية.

وقد شجع هذا النهج الطبيعة الفيدرالية للولايات نفسها، والتي تطلبت عناية لضمان التمثيل المتساوي للولايات في مجلس الشيوخ.

أولا: تشكيلة الكونغرس

يتكون الكونغرس الأمريكي من مجلسين وهما مجلس النواب ومجلس الشيوخ[2]، وقد قامت الدولة من اجل ضمان استقلال النواب وعدم خضوعه لمغريات الإدارة بتخصيص

[1]. لافلور غي أنطوان وغورنبيه فيليكس، الرئاسة، (النظام السياسي الأمريكي) بإشراف: ميشيل فورتمان وبيار مارتان، ت ،محمد عرب صاصيلا منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة ، دمشق 2018، ص. 299.

[2]. تتمثل السلطة القضائية بالمحكمة العليا وتتكون من تسعة أعضاء والذي يعينهم الرئيس بموافقة مجلس الشيوخ ويعد رئيس المحكمة اهم ثاني شخصية بعد رئيس الجمهورية، انظر الى رعد نزيه، مرجع سابق، ص. 243.

أجور لهم، وكما وفرت لهم حصانة نيابة فلا يتم محاسبتهم عن تصريحاتهم او اقوالهم اثناء أداء مهامهم[1].

أ- مجلس النواب

يضم مجلس النواب 435 عضوا منتخبين لمدة سنتين تناسبيا مع عدد السكان، أي يعتمد على حجم الكثافة السكانية، اذ يتم انتخابهم بواسطة نظام التمثيل النسبي، ولان فترة ولايته لمدة سنتين فقط، فان العام الأول لهذا النائب لا يمكن له الإيفاء بوعوده، فقد شيع في الولايات المتحدة قديما بانه على المرشحين نسيان وعود النائب التي قدمها فترة ترشحه التي لا يمكنه الوفاء بها ويقوم بسنة الموالية بتحضير وعود جديدة لأجل فترة انتخاب ثانية[2].

وهناك ثلاث شروط يجب ان تتواجد بالمترشح، ان يكون قد بلغ سن الخامسة والعشرين، كما يشترط ان يكون مقيما في أمريكيا في فترة الانتخابات في نفس الولاية التي ترشح بها ويتمتع بالجنسية الامريكية او ان الفترة التي اكتسب فيها الجنسية لا تقل ع سبع سنوات.[3]

ب- مجلس الشيوخ

تمثل هذه الهيئة الاتجاه الفيدرالي للدولة وهو المجلس الذي يمثل الولايات الداخلة في الاتحاد الأمريكي، بواقع عضوين عن كل ولاية والهدف تحقيق مبدأ المساواة المطلقة بين جميع الولايات، بغض النظر عن عدد سكانها أو حجمها أو مواردها، فمنذ عام 1913، يتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ من قبل مواطني كل ولاية، على غرار أعضاء مجلس النواب.

[1]. بو شعير السعيد، مرجع سابق، ص. 225.

[2]. رعد نزيه، مرجع سابق، ص. 230.

[3].المشهداني محمد كاظم، مرجع سابق، ص. 197.

وبما أن مجلس الشيوخ يعتبر لجنة من المفكرين، فإن الدستور قد حدد الحد الأدنى لسن الرئيس عند الثلاثين وينص على أنه يتمتع بالجنسية الامريكية لمدة تسع سنوات على الأقل، ومقيم في الولاية التي يترشح فيها، ومدة نيابة مجلس الشيوخ ست سنوات، ولكن يتم تجديد ثلث أعضاء المجلس كل سنتين ويتزامن مع الانتخابات النيابة[1].

ويبلغ عدد أعضاء المجلس 100 عضو منتخب، مع ملاحظة ان مجلس الشيوخ يتراسه نائب رئيس الجمهورية، وفي حالة غياب النائب ينتخب هذا المجلس نائبا لرئيس[2].

الفرع الثاني: تنظيم الكونغرس

للكونغرس دورة واحده في السنة تبدأ في 3 جانفي وتنتهي في 31 جويلية كحد اقصى الا إذا كانت هنالك ضرورة ملحه بتدخل من الرئيس او الكونغريس كان تكون البلاد مهدده كحاله حرب او ازمه خطيره، واثناء الدورة لا يجوز لأي مجلس ان يؤجل جلساته لأكثر من ثلاثة ايام دون موافقه المجلس الاخر حتى لا يعرقل عمل مجلس الاخر، فضلا عن ضرورة توافر نصاب معين في جلسات وهو الأغلبية وان كان هذا الشرط لا يراعي من المجلسين[3].

والمناقشات في كل من المجلسين لا تتسم بالدقة والتنظيم كما هي معروفه في المجلس العموم البريطاني او الجمعية الوطنية الفرنسية، فعرقلت هذه المناقشات هي شيء طبيعي في مجلس النواب اما في مجلس الشيوخ فمن الصعب عرقلتها مع ان النظام الداخلي في مجلس النواب وممثليه يسهل عليه ذلك لكن لا يعتمدونه.

---

[1]. مجذوب محمد، مرجع سابق، ص. 199.

[2]. علوان حافظ وحمادي الدليمي، النظم السياسية في اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، دار وائل للطباعة والنشر، عمّان، 2001، ص. 260.

[3] .حسن سيد احمد إسماعيل، النظام السياسي الولايات المتحدة الامريكية، دار النهضة العربية، القاهرة ،د.س.ن، ص. 14.

وتشير الى ان لكلا المجلسين رئيس، فلمجلس النواب رئيس مؤقت منتخب من قبله يدع سبيكر (speaker)، وهو منحاز للأغلبية التي انتخبه خلافا للسبيكر الإنجليزي، كما انه لا يلعب الدور الذي يلعبه زميله في إنجلترا، اما مجلس الشيوخ فان رئيسهم هو نائب رئيس الولايات المتحدة الامريكية وفي حاله غياب رئيس مجلس الشيوخ ينتخب رئيسا بالوكالة من احد اعضاء المجلس[1].

الكونغرس يتبنى نظام اللجان الكبرى الدائمة بما ان مجلس النواب لديهم 20 لجنبه دائمة تتراوح من تسعه الى 50 عضوا، فان مجلس الشيوخ لديه 16 لجنه دائمة تتراوح من سبعه الى 27 عضوا يمكن للبرلمان تشكيل لجان برلمانيه مؤقته لدراسة مشاريع القوانين ذات اهميه ويكمن للجان ايضا استدعاء اي شخص قد يستفيد من العمل التشريعي للكونجرس، اذا امتنع الشخص عن الحضور امام اللجنة جاز للرئيس اللجنة اصدار مذكرة للإرغام على المثول امامها[2].

والغرض من منح صلاحيات التحقيق للجان الخاصة الدائمة هي لتطوير الكونجرس ومساعدته في اتخاذ القرارات، ولكن هذه اللجان تجاوزت تفويضها متابعه صارمه على السلطة التنفيذية واتخاذ اجراءات بوليسية وتحقيقات شبه قضائية[3]، وتشكل هذه اللجان خرقا لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة وخاصه السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

وقبل اي مناقشة برلمانية، يتم اطلاع اللجان الامريكية على مشروع القانون، اللجان الفرعية المشكّلة لإعداد مشروع، تكثر في الجلسات العامة للاستماع من جميع المعنيين، يمكن للجنة بعد ذلك ان تقرر حجم المشروع في هذه الحالة يلزم تصويت المجلس للالتزام به، اذا قامت اللجنة بنقل مشروع القانون، فيمكنها القيام بذلك من خلال تعديله، يتم

[1]. دو فرجيه موريس، مرجع سابق، ص. 298.

[2]. نزيه رعد، مرجع سابق، ص. 232.

[3]. حسن سيد أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص. 15.

التصويت على العديد من مشاريع القوانين دون مناقشة، يتبدل المجلس للجنة تضم المجلس بأكمله لتجنب قواعد البرلمان وكسب الوقت، و تجدر الاشارة الى ان جدول اعمال مجلس النواب هو في الواقع بيد لجان قوية و لجان القواعد.[1]

الفرع الثالث: صلاحيات الكونجرس

يعتبر التشريع هو الاختصاص الاصيل للسلطة التشريعية في النظام البرلماني[2]، يباشر البرلمان السلطة التشريعية، كذلك في النظام الرئاسي الامريكي يباشرها الكونجرس، الذي يعتبر اختصاص اساسي له مع تمتعه في مباشرة اختصاصات اخرى كالاختصاص التأسيسي والاختصاص القضائي[3].

وسنتطرق هنا لاختصاص التشريع وتعديل الدستور اما باقي الاختصاصات سنشرحها بشكل مفصل في تأثير الكونغرس في الرئيس.

أ- سلطه التشريع

لقد حول الدستور الامريكي في الفقرة الثامنة من المادة الاولى اختصاص التشريع للكونغرس[4]، ويمارسها المجلسان بطريقة متساوية الا فيما يخص ميدان الضرائب فان

---

[1]. دو فرجيه موريس، مرجع سابق، ص 298.

[2]. تتمتع المحكمة العليا بالعديد من الصلاحيات، فعندما يمتثل امامها وزير او سفير او ولاية فهنا تمارس دورها كمحكمة بداية فهي التي تفصل في الدعاوي الموجهة ضد الدولة الفدرالية والطرف الاخر مواطن او ولاية، وتتمتع أيضا بسلطة الاستئناف، ولا تستطيع إقرار أي من الإجراءات الا بوجود ومشاركة ستة من أعضائها، واما اهم الصلاحيات التي تمارسها المحكمة العليا فهي التأكد وفحص دستورية القوانين وقرارات الرئيس، انظر رعد نزيه، مرجع سابق، ص. 244.

[3].المشهداني محمد كاظم، مرجع سابق، ص. 198.

[4].تتمثل الرقابة على دستورية القوانين في دور القضاء في التحقق من توافق القوانين والتشريعات التي تصدرها السلطة التشريعية مع احكام الدستور، بمبدأ ان الدستور هو الاسمى في الدولة، وبالتالي يلزم السلطة التشريعية بان تكون قوانينها متوافقة مع احكام الدستور، وفي حال تعارضت هذه القوانين مع نصوص الدستور، فأنها تعتبر باطلة وغير دستورية، وتقوم المحكمة بدور رئيسي في هذه القضية حيث تقوم بفحص دستورية القوانين وتعارضها المحتمل مع الدستور، وهذه الرقابة لم ينص عليها الدستور وانما من صنع المحكمة العليا، وذلك في حكمها الشهير الذي أصدره رئيسها القاضي مارشال(1803)

المبادرة التشريعية تنحصر لمجلس النواب، وفي حالة تعارض المجلسين من حيث التصويت على مشروع قانون، فإنهما يشكلان لجنة وساطة لإعداد صيغة أخرى للمشروع تأخذ بعين الاعتبار رأي كل من المجلسين، وفيما إذا لم يحصل اتفاق فإنَّ المشروع يلغى، وأغلب مشاريع القوانين ترجع لمبادرة من مجلس النواب[1].

ب- تعديل الدستور

نصت المادة 05 من الدستور الامريكي على ان سلطة تعديل الدستور تعود للكونغرس، حيث نصت انه يجوز للكونجرس إذا رأى ثلثي اعضاء المجلسين انه من الضروري اقتراح وجود تعديلات على هذا الدستور، او بناء لاقتراحات ثلثي المجالس التشريعية بالولايات لعقده مؤتمر يحدد فيه التعديلات المقترحة.

وفيما يخص التصديق على التعديل فيتم اما بثلاثة ارباع المجالس التشريعية بالولايات او من قبل مؤتمرات تعقد في ثلاثة ارباع الولايات على الأقل، والكونغرس هو الذي يختار احدى هاتين الطريقتين[2].

المطلب الثاني

التأثير المتبادل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

يعتبر الرئيس الأمريكي ممثلاً للسلطة التنفيذية، وكذلك الكونغرس الأمريكي بمجلسيه (النواب والشيوخ) ممثلاً للسلطة التشريعية الجهازين الاتحاديين السياسيين والأساسيين في الولايات المتحدة، ولكل من الرئيس الأمريكي والكونغرس صلاحيات واسعة منحهما إياها الدستور الأمريكي، ولكنه في نفس الوقت فقد جعل كلاً منهما ضابطاً على الآخر، وهكذا

[1]. بو شعير السعيد، مرجع سابق، ص. 228.

[2]. دستور الولايات المتحدة الامريكية (المادة 5 من الدستور).

كان الرئيس والكونغرس دائماً في حالة تنافس في مجال الحياة السياسية الأمريكية وذلك على فرض أن العلاقة بينهما تتأرجح ما بين التعاون والتنافس، ولا شك أن دراسة العلاقة بين هذين الجهازين العملاقين يعد أمراً لا غنى عنه على الإطلاق، لما تشكله هذه العلاقة من المحور الذي تسير عليه الولايات المتحدة الأمريكية[1].

فقد حدد الدستور في (المادة الثانية، القسم الثالث) بصلاحيات محدودة تواجه فيها السلطة الاخرى[2].

الفرع الأول: تأثير السلطة التنفيذية على سلطة التشريعية

كما بينا سابقا ان السلطة التنفيذية ترتكز في يد الرئيس فأن وسائل تأثير الرئيس في الكونغرس والتي سنتطرق لها هي الاكثر أهمية وتأثير يمتلكها الرئيس في مواجهة الكونغرس وتتمثل في.

أولا: تدخل الرئيس في إعداد الميزانية الفيدرالية

من البديهي أن إعداد ميزانية الدولة العامة يعدّ من الأمور المهمة والرئيسة في حياة البلاد لأنه التعبير الصادق عن سياسة الحكومة وبرنامج عملها خلال مدة عام كامل، ولهذا فقد جرت العادة في غالبية الدول على أن تضطلع السلطة التنفيذية بمهمة تحضير مشروع الميزانية العامة للدولة، أي تقدير النفقات العامة التي تزمن الدولة إنفاقها، وكذلك الإيرادات التي تريد الدولة جمعها لسنة مستقبلية[3].

---

[1]. البحري حسن مصطفى، الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية، دراسة مقارنة، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة عين شمس–القاهرة، 2006. ص. 387.

[2] .Louis Favoreu,(P)Gaia,(R)Chevontian,Jean-louis Mestre(o)Pfersmann,(A)Roux,(G) Scoffoni,droit constitutionnel ,4 edition,precis Dalloz,paris.2001.p 333.

[3].شباط يوسف، المالية العامة، موازنة الدولة العامة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1995، ص. 134.

فقد غدى الرئيس الأمريكي بمقتضى الدور الذي يلعبه في عملية تحرير وإعداد مشروع الميزانية الفيدرالية في مقدوره توجيه السياسة المالية في البلاد، وبالتالي تحديد الأسبقيات السياسية وتسمية المشروعات التي يرى أن لها أولوية عن غيرها، وباستطاعته أن يحدد الطرق والإمكانيات المتاحة لتحقيق ذلك، فمن المعروف أن الذي يمتلك مبادرة تقديم مشروع الميزانية يملك التحكم في خطوطه أكثر ما يمكن السلطة المدعوة لإصداره والمصادقة عليه[1].

ثانيا: امتلاك الرئيس حق الاعتراض التوقيفي (الفيتو)

يتمتع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بحق الفيتو وهذا الحق قد منحه من قبل الدستور الاتحادي حيث يمكن لرئيس الولايات المتحدة الامريكية بموجب هذا الحق ان يقدم اعتراض بخصوص أي قانون أصدره الكونغرس خلال عشرة أيام بداية من تاريخ الموافقة عليه وما يترتب على هذا الحق إيقاف تنفيذ القانون.[2]

الا ان الكونغرس يتمتع بحق عدم الرد على حق الاعتراض بتصويت على هذا الأخير بعد عرضه على المجلسين مرة أخرى وفي حالة موافقة المجلسين بثلثين أعضاء المجلسين يصبح قانون ساري المفعول على ان تكون الموافقة كل مجلس على حدى بثلثي الأعضاء، مما أدى الى صعوبة الكونغرس من ممارسة هذا الحق الدستوري الذي يمكن فيه مواجهة اعتراض الرئيس على القوانين وابرز مثال على ذلك ان منذ عام 1789 الى وقتنا هذا لم يستطع نقض حق الفيتو الكونغرس حق الفيتو الا في 103 مشروع قانون من بين

[1]. بوطالب عبد الهادي، النظم السياسية العالمية المعاصرة، دار الكتاب، المغرب،1981، ص. 72.

[2]. اليمون عوض، مرجع سابق، ص. 240.

2903 وان السبب في ذلك يرجع الى الشخصية التي يقوم بها الرئيس الأمريكي المتمثلة في ترك اثر على من يؤيده من أعضاء الكونغرس[1].

ثالثا: حق الرئيس في استدعاء الكونغرس في الظروف الطارئة

فإذا ما طرأت في البلاد أمور أو مسائل عاجلة تستدعي السرعة والحسم في البت بها، أو إذا تعرضت الدول لأحوال وظروف استثنائية غير عادية (أزمة محلية أو دولية) تتطلّب اتخاذ إجراءات تشريعية عاجلة أو خطيرة لمواجهتها، وكان الكونغرس أثناء حدوث هذه المسائل الطارئة غير منعقد، كما لو كان في عطلة مثلاً، وأراد الرئيس التشاور مع أعضاء وقيادات الهيئة التشريعية حول كيفية التصدي لهذه الأمور الاستثنائية، والإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجتها، فإنه في هذه الحالة يمكن لرئيس الجمهورية أن يوجه الدعوة إلى مجلسي الكونغرس النواب والشيوخ معاً أو إلى أحدهما فقط لعقد دورة «استثنائية» أو خاصة لمعاجلة هذه الأمور المستجدة التي قد لا تحتمل التأخير أو الانتظار إلى حين عودة الكونغرس إلى الانعقاد من جديد[2].

الفرع الثاني: تأثير السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية

ان السلطتين التشريعية والتنفيذية دائما ما كان وسيكون بينهما نزاع دائم ويعتبر هذا النزاع أحيانا مجرد الية يستعملها أعضاء الكونغرس ليرفع مكانتهم امام الراي العام من خلال التأكيد على قدرتهم في مواجهة الرئيس عن غايته وقد اعرب البروفسيور البريطاني (هارولد لاسكي) عن رايه فيما سبق بقوله لا يوجد في ان الكونغرس كما يرى نفسه يكون هيبته واعتباره من خلال منع الرئيس من المضي في الطريق الصحيح، ومن ضمن الاليات ذات

[1]. اليمون عوض، مرجع سابق، ص. 240.

[2]. البحري حسن مصطفى، الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مرجع سابق، ص. 710.

الفعالية التي يمتلكها الكونغرس ضد الرئيس تكمن في صلاحيته المالية، ممارسته للرقابة وان الهدف المنتظر من اللجان الكونغرس يتمثل في مساعدته على اتخاذ قراراته[1].

أولا: الدور الانتخابي للكونغرس

يتمتع الكونجرس بسلطه انتخابية اجتماعية في حالة لم يحصل الرئيس ونائب الرئيس على الأغلبية المطلقة للانتخابات عندئذ يختار مجلس النواب الرئيس من المترشحين الذين حصلوا على المراتب الثلاثة الاولى، اما نائب الرئيس فيقوم مجلس الشيوخ باختيارهم وذلك من بين اعلى مترشحان اثنان حصلا على الاصوات[2].

ثانيا: الدور القضائي للكونغرس

يمارس الكونغرس صلاحيات قضائية عبر اجراء الاتهام الجنائي[3] كما حددها الدستور عن طريق(Empêchement) ومحاكمتهم امامه في حالة ارتكابهم جريمة الخيانة او الرشوة او جناية او جنحة خطيرة ضد الدولة فيوجه الاتهام عن طريق مجلس النواب بناء على تقرير اللجنة القضائية وبعد اجراء تحقيق بناء على تقرير اللجنة ويتول لمجلس الشيوخ المحاكمة ويتحول الى محكمة وتعقد جلساته سرا بعد اداء اعضائه القسم. وبرئاسة رئيس المحكمة العليا، اذا كان المتهم رئيس الدولة وتكون العقوبة هي العزل او الحرمان من الوظائف الرسمية[4].

---

[1]. الدليمي حافظ علوان، صفحة، مرجع سابق، ص.279.

[2]. المشهداني محمد كاظم، مرجع سابق، ص. 199.

[3]. تمت ممارسة هذا الاجراء ضد لرئيس السابق دونالد ترامب حيث وجهت له، 37 تهمة، بداعي امتلاكه لوثائق سرية دون الإعلان عنها، وعرقلة سير العدالة والادلاء ببيانات مغلوطة لجهات تطبيق القانون الى ان المحاكمة تمت شكليا. انظر BBC.COM نشر في 11جوان، 2023 تاريخ الاطلاع 19 جوان-2023 الساعة 4:38

[4]. بو شعير السعيد، مرجع سابق، ص. 229.

أ- سلطة التحقيق للكونغرس

يخضع لسلطة الكونغرس في التحقيق جميع أعضاء السلطة التنفيذية، فيما عدا الرئيس الأمريكي بما فيهم أعضاء الوزارة الاتحادية، ورؤساء مختلف الوكالات والأجهزة والمكاتب التنفيذية، بل وقادة الجيش أيضا، وهكذا فإن جميع أعضاء الأجهزة التنفيذية وهم الذين يتولّون ممارسة معظم سلطات الرئيس سواء أكان بناء على التفويض الصريح أو المفترض، يخضعون لسلطة الكونغرس في التحقيق، الأمر الذي يعني أن معظم سلطات الرئيس والتي تباشر بواسطة هؤلاء تكون متاحة أمام الكونغرس للتحقيق[1].

ثالثا: سلطة الاقتراض للكونغرس

خول الدستور للكونغرس سلطة اقتراض الأموال بكفالة حكومة الولايات المتحدة، ويكون ذلك في اغلب الأحيان اما بشكل سندات حكومية والتي يمكن ان تستخدم في الصرف على الحروب او دعم برامج اجتماعية حديثة[2].

رابعا: الدور المالي للكونغرس

منح الدستور للكونغرس في المجال المالي سلطة ذات تأثير حقيقي وناجع اذ انه هو الي يشرف على الانفاق الحكومي وهو الذي يوافق عل الاعتمادات المالية لها او يرفضها مما يشكل وسيلة ضغط عل الرئيس واجباره على سياسة يحددها الكونغرس[3].

---

[1]. شوقي أحمد، *الرئيس في النظام الدستوري للولايات المتحدة الامريكية*، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1980، ص. 574.

[2]. لاري الويتز، مرجع سابق، ص. 150.

[3]. عثمان حسين عثمان محمد، مرجع سابق، ص. 268.

خامسا: سلطة التصديق على المعاهدات الدولية للكونغرس

عمل الدستور على جعل مجلس الشيوخ مجلس سياسي اذ ان له الحق في مشاركة الرئيس في بعض مهام السلطة التنفيذية كل قيام بتعين السفراء والممثلين السياسيين والوزراء والموظفين في الدولة الذين لم يورد في حقهم نص دستوري على الية لتنصيبهم[1].

حيث ان الدستور اشترط ان يوافق مجلس الشيوخ على الاتفاقيات الدولية التي يبرمها الرئيس وهذه الموافقة تتم بأغلبية الثلثين وهذا يوضح كون ان مجلس الشيوخ يعتبر مراقبا على سياسة الرئيس الدولية.

يصادق مجلس الشيوخ على مرشحين الرئيس لتعين الموظفين الفدراليين، على اعتبار ان مجلس الشيوخ هو الواجهة التي تمثل الولايات المتحدة له الحق في الرقابة على تعيين الموظفين الفيدراليين وبالإضافة الى المهام السابقة قد أورد استثناءان، الأول ان الرئيس يعمل على تنفيذ القوانين التي يقوم الكونغرس بإصدارها مع الزاميته بتحقيق الأهداف المرجوة من هذه القوانين.

المبحث الثاني

تقييم النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية

ترجع بذرة النظام الرئاسي كما تطرقنا سابقا الى الولايات المتحدة الامريكية فالنجاحات التي حققها هذا النظام، جعل له صدى واسع في الكثير في العالم، وجعله محط انظار السياسيين، فما هي تلك الأسباب التي أدت لنجاح هذا النظام، فبالشارة الى نظامها السياسي والدستوري بالمعنى الواسع، بم لديها من سلطات تنفيذية وتشريعية

[1]. ثابت عادل، مرجع سابق، ص. 110.

وقضائية وفضلا عن وجود عناصر بشرية وفكرية وحزبية وسياسية والتي ساهمت في جعلها قوة سياسية في العالم، ومع تلك النجاحات لا يعني ذلك عدم وجود عيوب وسلبيات لهذا النظام ولمحاولة الالمام بهذه النقاط سنتطرق في **(المطلب الأول)** الى نقاط القوة في النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية وفي **(المطلب الثاني)** نقاط ضعف النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية.

المطلب الأول

ايجابيات النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية(نقاط قوة)

حقق الدستور الأمريكي وبفضل تعديلاته السبعة والعشرين والتي جاءت معظمها من الكونغرس والتطورات الكبيرة الحاصلة في الحياة السياسية والاجتماعية للولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال تبنيها للنهج الديموقراطي القائم على الحرية والمساوة الساعي لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم و عدم تعدي أية سلطة عليها مع بقاء الشعب الأمريكي الذي يؤمن بأن المصلحة العامة ماهي الا مجموع المصالح الخاصة.[1]

فمن العوامل التي اثرت في هذا النظام والتي يمكن اجمالها

الفرع الأول: إيجابيات اعتماد النظام السياسي الأمريكي على مبدأ الفصل شبه التام بين السلطات

اكثر ما يميز النظام الرئاسي عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى، هي الصلاحيات التي خولها الدستور لسلطات الثلاث بتوزيع اختصاصاته، وانفراد كل سلطة باتخاذ قراراتها بحيوية وسلاسة بعيدا عن تأثير السطات الأخرى.

[1]. الطماوي سليمان محمد ، النظم السياسية والقانون الدستوري، ص. 296 .

تركيز السلطة تنفيذية بيد الرئيس المنتخب من الشعب يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ،فالرئيس هو صاحب السلطة التنفيذية الفعلية، والحقيقية والسلطة التشريعية بيد الكونغرس والتي تباشر وظيفتها التشريعية المسندة اليها باستقلالية و هي على قدم المساواة مع السلطة التنفيذية اضافة الى السلطة القضائية المستقلة والمتمثلة في المحكمة العليا الاتحادية[1]

وعلى الرغم من تبني هذا النظام استقلالية السلطات الى ان ذلك لا يعني الفصل المطلق، فذلك فمهم خاطئ لان هناك بعض التأثير والتعاون بين هذه السلطات، فقد نص الدستور على بعض الصلاحيات التي يمكن ان تواجه فيها السلطة الأخرى، وذلك بهدف منع أي سيطرة لسلطة على الأخرى واستبدادها ومن هذه الصلاحيات التي تطرقنا لها في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مثل صلاحية الرئيس في حق الاعتراض التوقيفي على القوانين، وحق الكونغرس في الموافقة على تعينات كبار المسؤولين.

فغاية التي كان يهدف لها واضعي الدستور، عندما يتم التطبيق العملي لهذا المبدأ، سيخلق نوعا من التعاون البناء بين السلطات، سيكون هدفها تحقيق المصلحة العامة وترقية مبدا حرية الافراد، وهذه الميزة يمكننا الاعتماد عليها عند تقدير النظام الرئاسي.[2]

ونستنج من ذلك ان التطبيق العملي لهذا المبدأ، يختلف عنه من الناحية النظرية له فالنظرة الأولى يفهم منها ان هناك فصل تام بين السلطات الا ان الحقيقة تبين وجود تعاون بينهما فالفصل جزئي وليس مطلق .

[1]. الطماوى سليمان محمد، النظم السياسية والقانون الدستوري، ص.296.

[2]. الطهراوي هاني علي، مرجع سابق ،ص. 270.

يعتبر رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي بلا جدل في نظر شعبه رمزا لقوته واصالته، الامر الذي يزيد من هيبته ويقوي من نفوذه، انه يستطيع وبثّقة التي أولاها اليه الشعب الأمريكي الذي انتخبه ان يمثل قوة سياسية واجتماعية تمكنه من تطبيق سياسته الشخصية دون تأثير عليه وعادة الرئيس ونائبه ووزراءه رؤساء وفي حزب الاغلبية كما نلاحظ و عبر ممر التاريخ ان جميع الرؤساء الذين كانوا في الحكم لديهم شخصية قوية ومميزة.[1]

الفرع الثاني: التأثير الإيجابي للأحزاب السياسية على النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية

ظهرت الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الامريكية بعيدا عن نطاق الدستور، فرغم اعتراض الامريكيون على تأسيس هذه الأحزاب، لقناعتهم انها ستمهد الى تفكيك الامة وتضاربها، ورغم عدم تبني الدستور لهذه الأحزاب الا انها نمت وتطورت بوقت وجيز.[2]

تعتبر الاحزاب السياسية في الولايات المتحدة الامريكية أحزاب ذات قيم في تنظيمها الداخلي، هي ليست احزاب جماهيرية بل احزاب كوادر ذو دعامة وطنية وهيكلة محلية تقيم جسر من التواصل بين الهيئات السياسية في الدولة، وفي الواقع فان اغلبية الأنظمة الديمقراطية تقر انشاء الاحزاب السياسية وتنظيم عملها وبيان طريقة تمويلها وتؤمن من استمرارها خلال عدم جواز حلها إداريا، يقوم التنظيم الحزبي مركزيا على

[1]. الخطيب نعمان احمد، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة لنشر والتوزيع، ط 4، عمان، 2012، ص. 367.

[2]. ديدان مولود، مرجع سابق، ص. 243.

ثلاث اجهزة اساسية هي اللجنة الوطنية ولجنتين للانتخابات احدهما لانتخاب النواب والثانية لشيوخ مع وجود امانة وطنية[1].

اما على المستوى المحلي فيوجد لجنة مركزية في كل ولاية تتمتع باستقلالية واسعة عن الاجهزة المركزية مهمتها تحضير الانتخابات الاولية للهيئة المركزية وتنظيم الجمعيات الانتخابية مع وجود في كل ولاية عدد من المكاتب التي تجرى فيها الانتخابات.

يتطلع كل حزب من الأحزاب السياسية الى تعيين مرشحيه في اغلب المناصب الحكومية، وقد اعتمدت هذه الأحزاب الى ثلاث أنظمة لاختيار مرشحيها فقد تم التخلي عن اثنين وهما نطام الكوكوس (Causus)، ونظام المؤتمر(Convention)، اما النظام الحالي هو نظام الجمعيات الأولية(Primaires)، وهو النظام الذي يتحسن حاليا وعن طريقه يعتمد الناخبون، بواسطة انتخابات مبدئية، الى تحديد المرشحين، وهذه الجمعيات يمكنها ان تكون مغلقة او مفتوحة او دون انتماء حزبي.[2]

تلعب الأحزاب السياسية دورا هاما في الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تؤثر هذه الأحزاب على العديد من الجوانب في نظام السياسي الأمريكي عن طريق مجموعة من الوسائل التي من شأنها أن تشكل فارقا في صنع القرار السياسي

تتمثل هذه الوسائل في امكانيه هذه الأحزاب على تكوين الرأي العام وتوجيه الشعب الذي يعتبر السلطة العليا في الدولة وهو الذي يحدد الطبيعة السياسية للحكومة بطريقة غير مباشرة حيث تعتبر الأحزاب السياسية حلقة وصل بين الشعب ومن يحكمه

[1] . Duverger, Mourice Institution Politiques et Droit Constitutionnel, Paris, 1980.p p:320-322

[2]. رعد نزيه، مرجع سابق، ص. 228.

وذلك عن طريق فتح المجال للأحزاب المعارضة في مواجهة الأحزاب التي تتولى الحكم حول المسائل العامة المطروحة في الدولة حيث تقوم الأحزاب المعارضة بانتقاد سياسة الحكومة وتبيان الثغرات فيها وكذلك المشاكل التي يعانيها المواطنين بسبب تلك السياسات حيث ان هذا الجدل السياسي بين الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة يساهم بشكل كبير في تكوين الراي العام للمواطنين بشكل يخدم المصلحة العامة.[1]

وتساهم الأحزاب أيضا الى جانب تكوين الراي العام فتؤثر في صنع وعي سياسي إضافي للمواطنين عن طريق ادماجهم الى صفوف الحزب، ويتم رفع الوعي السياسي عن طريق التثقيف التي تلجأ له الأحزاب الأيديولوجية، او عن طريق التوجيه الذي تعتمد عليه الأحزاب.

واضافة على ذلك تقوم الأحزاب بتنظيم عمل السياسيين فتشارك بشكل كبير في اعداد البرلمانين بواسطة تقديم مترشحيها تقديم مرشحيها للانتخابات، فأنها تبادر في عمل نوابها في داخل وخارج البرلمان، فالحزب الذي يهدف الى الحصول على كسب ثقة الناخبين، تقوم بالمحافظة على التواصل بين النواب والناخبين، وذلك من خلال تأمين اتصال مباشر مع الناخبين عن طريق زيارة الدوائر الانتخابية والمشاركة في تلبيتها، كما يمكن ان يتم الاتصال بشكل غير مباشر عبر نشطاء الحزب الذين يمثلون واجهة بين البرلمانين وانصارهم.[2]

التأثير الايجابي للجماعات الضاغطة في النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية ثالثا:

[1]. الدبس عصام، أسس التنظيم السياسي (الدول– الحكومات –الحقوق والحريات العامة)دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان ،2010 ،ص ص.315–316.

[2]. المرجع نفسه، ص. 316.

الجماعات الضاغطة لا تقدم مترشحين مثل ما تقوم به الأحزاب السياسية، بل تأّثر وتهتم في الأساس بممارسة ضغوط على الحكام والمسؤولين.[1]

تتمتع الجماعات الضاغطة واللوبية بأهمية خاصة اذ تعطيان للحياة السياسية الأْمريكية شكلها الخاص وتلعب دورا هاما وذلك لغياب الأديولوجية عند الأحزاب، وتمارس التأثير عن طريق جماعات الضغط وهي (جماعات الاعمال والمصالح) التي تنشط في الحياة السياسية كدعم المالي والمعنوي، ولها نفوذ كبير على المستوى السياسي، وهذه الجماعات المصالح تؤثر على الحكام و البرلمانين عموما وعلى الراي العام والاعلام، باعتبار الولايات المتحدة بلد الانتخابات فان هذه الجماعات تمارس الضغط المباشر والغير المباشر عليها و خاصة في المواعيد الانتخابية الرئاسية[2].

لتحقيق مصالح و مطامح المجموعات التي يمثلونها وبالتالي يؤكد الدور الكبير الذي تلعبه في اتخاذ القرار السياسي في الولايات المتحدة وفي الواقع تشكل اهمية كبيرة في الحياة السياسية الامريكية وعلى الراي العام الامريكي نفسه و الذي يعتبر الجوهر الاساسي في هذه الظاهرة، الا ان التحولات الاقتصادية وتطور الشركات الامريكية الكبرى أدى الى التقليل منها ومن اللوبية، والى خلق اشكال اخرى جديدة لضغط على الدولة[3].

[1]. الويتز لاري، مرجع سابق، ص. 90.

[2]. بو شعير السعيد ، مرجع سابق، ص. 238.

[3]. موريس دوفرجيه، مرجع سابق، ص. 321.

المطلب الثاني

سلبيات النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية (نقاط ضعف)

كان نجاح النظام الرئاسي الامريكي صدى كبير لدى كثير من دول العالم مما ادى بالكثير منها الاخذ بهذا النظام لكن لم يحقق النجاح الذي حققه بلده الاصلي بل تحول الى نظام ديكتاتوري في معظم الدول التي اخذت به، ويمكن ان نستخلص بعض من انتقادات هذا النظام من خلال.

الفرع الأول: سلبيات اعتماد النظام السياسي الأمريكي على مبدأ الفصل شبه التام بين السلطات

الاخذ بنظام الذي يقوم على الفصل المطلق بين السلطات في المجال العملي غير ممكن لأنه يعني كالفصل بين اجزاء الجسم البشري الواحد.

وتتلخص الفكرة الأساسية للفصل بين السلطات، في ضرورة توزيع وظائف الحكم الرئيسية التشريعية والتنفيذية والقضائية على هيئات منفصلة ومتساوية تستقل كل منها عن الاخرى في مباشرة وظيفتها لكن قد تتركز السلطة في يد واحدة فتسيء استعمالها وتستبد بالمحكومين استبدادا ينتهي الى القضاء على حقوق الافراد وحريتهم.[1]

الغاء مبدا المسؤولية السياسية وكل سلطة مستقلة عن الاخرى مما يعني إمكانية التهرب منها وصعوبة معرفة المسؤول الحقيقي عن الخطأ، وقد تؤدي التعاون بينها الى اختلال في التوازن من حين الى اخر، فعند وجود رئيس يتمتع بلقوة فائن السلطة التنفيذية ستكون هي المؤسسة المسيطرة على النظام الرئاسي، وعلى العكس من ذلك عندما يترأس السلطة التنفيذية رئيس لا يتمتع بدرجة عالية من القوة ستميل السيطرة

[1]. الطهراوي هاني علي، مرجع سابق، ص. 264.

للكونغرس، ونظرا لسلطات الواسعة التي يتمتع بها الرئيس وخصوصا حصر مواجهة الرئيس ومحاسبته عند تأدية مسؤولياته الوظيفية في حق الامبشمينت فقط، والتي يمارسها الكونغرس، ونظرا لعدم وجود من يتحاكم امامه سوى الشعب، مما يؤدي الى امتلاك الرئيس لسلطة سياسية قوية للغاية[1].

مدة عضوية في مجلس النواب سنتين وهذه المدة قصيرة مقارنة مع مدة ولاية الرئيس او مجلس الشيوخ حيث أن النائب في السنة الأولى يقوم فقط بإعطاء وعود الى الشعب وفي السنة الثانية يتهيأ للإعادة انتخابه[2].

اهتمام اعضاء مجلس النواب ومجلي الشيوخ قبل كل شيء بمسائل ولايتهم ولا يهتمون اهتمام كبير بالمسائل الوطنية.

ثانيا: التأثير السلبي للأحزاب السياسية في النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية

تعد العملية الانتخابية في الولايات المتحدة الامريكية معقدة وهذا نظرا لطريقة انتخاب رئيس الجمهورية، فمنذ القرن الثامن عشر وبعد صدور دستور الجديد فان انتخاب الرئيس الامريكي كانت بطريقة غير مباشرة فالشعب الامريكي ليس هو الذي ينتخب مباشرة على الرئيس بل ينتخب المندوبين والمندوبين هم الذين ينتخبون على الرئيس فهذه الطريقة شهدت انتقادات من بعض الدول.[3]

المنظومة الانتخابية للولايات المتحدة غير متساوية و التمثيل السياسي فيها ينتظم بشكل يعرض لنقد، ففي الواقع ان الاقتراع ضيق في الكثير من الولايات وان القوانين

---

[1]. ديدان مولود، مرجع سابق، ص. 242.

[2]. بوشعير السعيد، مرجع سابق، ص. 225.

[3]. عبد الوهاب محمد رفعت، مرجع سابق، ص. 351.

الانتخابية تنشئها هذه الدول بنفسها، حيث نجد ان بعض الدول تطالب اولا مدة الإقامة طويلة والغرض من ذلك ان تبعد عدد كبير من الاشخاص عن التصويت وفي بلد شديد الحركة، ومن جهة أخرى نصف الولايات تشترط ان يعرف الناخب القراءة والكتابة، وحتى مع تراجع نسب الامية ولكن يعني ابعاد نسبة من السكان عن الاقتراع، والاخرى تذهب الى ابعد من ذلك فتشترط من الناخب ان يجيد تفسير الدستور و الدي يفيد ايضا في ابعاد نسبة من السكان من الاقتراع.[1]

وابقت بعض الولايات على منظومة دافعي الضرائب مدة طويلة و تحرمهم من الحق في التصويت وكذلك تحرم الاشخاص من التصويت واللذين لا يستطيعون ان يثبتوا ان لديهم مداخيل كافية، وايضا في ولايات الجنوبية تفرض دفع رسم انتخابي وهذه كلها مضايقات تحد من الحق في التصويت، الا وانه بعد التعديل الرابع والعشرين على الدستور أوقف العمل بها.

الطابع اللامساواة للاقتراع حيث نجد في مجلس النواب هناك تمثيل ضئيل للولايات الكبرى وتمثيل كبير للولايات الصغرى.

اللامساواة في التمثيل بين اعضاء مجلس الشيوخ حيث ان في ولاية نيويورك مثلا يمثل كل شيخ ثمانية ملاين امريكي وفي ولاية الاسكا يمثل فقط مئة وعشرة الاف امريكي، فهذه الا مساواة في التمثيل، تتجه كما في كل الديموقراطيات الغربية الى تعزيز القوى المحافظة.[2]

ثالثا: التأثير السلبي للجماعات الضاغطة في النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية

[1]. دوفريجة موريس، مرجع سابق، ص. 315.

[2]. المرجع نفسه، ص ص. 214-215

تؤثر جماعات المصالح بصفة مباشرة او غير مباشرة على الحكام وعلى البرلمانين كما تؤثر على الرأي العام والاعلام، وهذا التأثير الذي تمارسه على الحكام من الصعب ادراكه وجزء كبير يبقى سريا ويرتبط بدرجات متفاوتة بالفساد والرشوة، كما

تمارس هذه الجماعات الضغط المباشر والغير المباشر على الانتخابات الرئاسية بصفة خاصة وعلى الحياة السياسية بصفة عامة،[1] وتتدخل للضغط على النواب وتوجيههم واغرائهم قصد اتخاذ موقف معهم او ضد قانون معين، حفاظا على مصالح أعضائها، كما لها علاقة مع اعضاء الكونغرس وصدقات وبالتالي مصالح وتحقيق مطامح، وهو ما يؤكد دور الذي تلعبه هذه الجماعات الضاغطة في اتخاذ القرارات السياسية وأهميتها لا تقل عن اهمية تأثير الأحزاب السياسية، حيث تلجا هذه الجماعات الى استعمال وسائل مختلفة لتأثير على العمل الحكومي والبرلماني وتوجيه الرأي العام.[2]

هناك جماعات الضغط لا عمل لها سوى التأثير على السلطة وتسمى جماعات الضغط بطبيعتها، وجماعات الضغط تتنوع من حيث محور عملها، واتجاهاتها وتركيباتها الأيدولوجية والفكرية والاخلاقية والدينية وأخرى صناعية وتجارية وتسمى جماعات الضغط بالتبعية، وهي الشركات الكبرى والنقابات والجمعيات المختلفة التي تنشط على مستوى المحلي والوطني ويختلف دورها من حيث الغرض والهدف الذي تقوم به وتسعى اليه فقد تأثر هذه الجماعات ايضا وتساهم في وصول احد الاحزاب السياسية الى السلطة من خلال مناصرته وتشجيعه[3].

[1]. الدبس عصام، مرجع سابق، ص ص. 322-326.

[2]. سعيد بو الشعير، مرجع سابق، ص. 238.

[3]. سام سليمان دلة، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة الشارقة، دمشق، 1990 ص. 360.

وبصوة عامة يمكن القول بان قوة النظام الرئاسي الامريكي قد اثبت نجاحا كبيرا على المستوى الداخلي للولايات المتحدة وعلى المستوى الخارجي وهذ بفضل تكريس المبادئ الاساسية لنظام وذلك عن طريق الدور الفعال لمؤسساتها الدستورية فضلا عن وعي الشعب الأمريكي وحبه للحرية و المساواة وكذا حرية التعبير وحرية الاعلام، وتتوفر الولايات المتحدة الامريكية، على إمكانيات مالية الكبيرة المساعدة علي تحقيق هذا النجاح وكلها هي عوامل ووسائل مساعدة ومشروعة ضمنها و كفلها الدستور الامريكي.

و التاريخ الامريكي يؤكد ان الشعب الامريكي لا يقبل الديكتاتورية وكان يرون ان تطبيق هذا النظام في ارض الواقع سيوجد نوع من التوازن والتعاون بين كل السلطات وتحرص على تحقيق المنفعة العامة و على تكريس مبدا الحرية والمساواة بين كل افراد الشعب الامريكي ويعتبر الهدف والغاية المعمول عليها عند تقرير هذا النظام الرئاسي[1].

و هكذا ينبغي بلحكم على النظام السياسي في ضوء كل دولة على حدة فالنظام قد يلائم دولة دون أخرى، فتفضل النظام الرئاسي على سبيل المثال لكونه اكثر انسجاما مع تاريخها وظروف انشائه وتقاليده الدستورية كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية.

الاستقرار الازدهار لبلد ما لا يتوقف على مجرد اعتماده على نظام سياسي معين بل على مدى ايمان السلطات الحاكمة وافراد الشعب بمبدأ الديمقراطية و التزامهم على تجسيده على أرض الواقع.

[1]. الطهراوي هاني علي، مرجع سابق، ص. 270-271 .

خاتمة

يتبين لنا من دراستنا لنظام الرئاسي الأمريكي، ان بداية ظهور النظام الرئاسي تعود بداياته الى حرب الاستقلال التي خاضها سكان المستعمرات نتيجة لعوامل عدة أدت لها، وبعد صدور اول دستور لها في عام 1787 وتبنت النظام الرئاسي كنظام حكم في دولة.

يعتبر جورج واشنطن اول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية وهو اول منصب رئيس الجمهورية عام 1789، وذلك عقب مرورها بتجربة الكونفدرالية التي لم تحقق النجاح المطلوب وزيادة الشرخ بين الولايات، والتي مهدت الطريق الى تأسيس حكومة الاتحاد الفيدرالي وإصدار دستورها الجديد والذي انشأ ثلاث سلطات تنفيذية، تشريعية، قضائية، ونص على استقلال هذه السلطات، وقد خول الدستور السلطة التنفيذية (لرئيس)، والسلطة التشريعية (للكونغرس) والسلطة القضائية (للمحكمة العليا) وتبنى المشرع في نظامه الفصل شبه التام بين السلطات والذي يقوم على استقلالية كل سلطة عن باقي السلطات الا انه قد اوجد بينهما علاقة نص عليها في فقرات معينة من الدستور لتحقيق عملية توازن ببين السلطات، لمنع أي استحواذ احدى السلطات على الأخرى، ومع ذلك فان النظام يحمل في طياته بذور من الدكتاتورية، فالصلاحيات الواسعة التي خولت لرئيس وإمكانية توسعها في الظروف الاستثنائية، وعلما انه صاحب حزب الاغلبية الذي جاء منه اي من الحزبين الكبيرين سواء كان من الحزب الجمهوري أو الديموقراطي، فتأثيرها وصل لتشكيل الحكومة واتخاذ القرارات، حيث يعتمد الرئيس على دعم أعضاء الكونغرس المنتمون لنفس الحزب

الخاتمة

لدعمه وتحقيق اهداف الحزب، فسياسة الأحزاب تؤثر بشكل فعال بهذا النظام، فانتخاب الرئيس اصبح حكرا عليهما، ليصل حتى الى التأثير على البرلمان في عقد اجتماعاته واتخاذ القرار نظرا لما للأحزاب من تدخل في النظام السياسي.

وفقا لدراستنا توصلنا الى عدة نتائج:

- النظام الرئاسي هو نظام سياسي أمريكي
- النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية هو نظام يقوم على الفصل شبه التام بين السلطات واحادية السلطة التنفيذية.
- الدستور الأمريكي من اقدم الدساتير في العالم، حيث استقر لأكثر من قرنين.
- السلطة التنفيذية تكون بيد رئيس الجمهورية لوحده، وله صلاحيات واسعة اقرها له الدستور.
- السلطة التشريعية بيد الكونغرس، والسلطة القضائية بيد المحكمة العليا.
- وتوصلنا إلى بعض الاقتراحات من بينها مايلي:
- أعادة النظر في تطبيق الاحكام الجزائية الصادرة من الكونغرس، والتي تعُنى في عزل الرئيس، فعلى الرغم من المتابعات الجزائية الا انها لا تحقق نتيجة والتي تعد محاكمات شكلية، ففي محاكمات ترامب ورغم توجيه 37 تهمة له لم تصدر أي احكام جزائية في حقه

الخاتمة

- إعادة النظر في التشكيل الحزبي، فهيمنة حزبين على الحياة السياسية، يعد غياب لدمقراطية، رغم وجود عدة أحزاب سياسية الا ان تأثيرها يعد معدوم.
- الحد من التدخل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

i. المراجع بالعربية

1. البحري حسن مصطفى، القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة دمشق الخاصة، دمشق، 2020.
2. التازي عبد الهادي، *التاريخ الدبلوماسي من أقدم العصور إلى اليوم، ج 3 العلويين*، الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية، مصر، 1988.
3. الحسني داوود مراد حسين ، *سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي (النظام الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية (1963-1981)*،مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2011.
4. الدبس عصام، علية *القانون الدستوري و النظم السياسية*، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2014.
5. الدليمي حافظ علوان حمادي، *النظم السياسية في اوروبا الغربية و الولايات المتحدة الامريكية*، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، 2001.
6. الطماوي سليمان محمد ، النظم السياسية والقانون الدستوري،(دراسة مقارنة)،دار الفكر العربي،1988.
7. الطهراوي علي هاني ، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط3، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان،2011.

8. المجذوب محمد، *القانون الدستوري والنظام السياسي واهم النظم الدستورية والسياسية في العالم*، ط 4، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.

9. المشهداني محمد كاظم، *القانون الدستوري (الدولة، الحكومة، الدستور)*، دار النشر المكتب الرعبي الحديث، مصر، 2007.

10. الويتز لاري، *نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية*، ت جابر سعيد عوض الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،القاهرة، 1996.

11. اليمون عوض، *الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري، الطبعة 2*، دار وائل لنشر والتوزيع،الأردن، 2016.

12. بلتازار لويس، أسس الثقافة السياسية،(النظام السياسي الأمريكي) بإشراف: ميشيل فورتمان وبيار مارتان، ت، محمد عرب صاصيلا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2018 .

13. بوشعير السعيد، النظم السياسية(طرق ممارسة السلطة_اسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عنها)، الجزء الثاني، ط 10، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

14. ثابت عادل، *النظم السياسية، دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية النضام السياسي الإسلامي*، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، 2007.

15. جمال محمود حجر، *دراسات في التاريخ الأمريكي*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 2006.

16. حسن سيد احمد إسماعيل، *النظام السياسي الولايات المتحدة الامريكية*، دار النهضة العربية، القاهرة، د س ن.

الفهرس

17. رعد نزيه، *القانون الدستوري العام (المبادئ العامة والنظم السياسية)*، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011.

18. سام سليمان، دله مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة الشارقة، سوريا، 1990.

19. شباط يوسف، *المالية العامة، (موازنة الدولة العامة)*، منشورات جامعة دمشق، دمشق 1995/1994.

20. شيحا عبد العزيز، *النظم السياسية و القانون الدستوري*، منشاة المعارف بالاسكندرية، مصر، 2000.

21. عبد الهادي بوطالب، *النظم السياسية العالمية المعاصرة*، دار الكتاب، الدار البيضاء1981،.

22. عثمان حسين محمد عثمان، *النظم السياسية*، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.

23. عمار عباس، *العلاقة بين السلطات في الانظمة السياسية المعاصرة وفي النظام السياسي الجزائري*، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2010

24. لافلور غي أنطوان وغورنبيه فيليكس، الرئاسة، (النظام السياسي الأمريكي) بإشراف: ميشيل فورتمان وبيار مارتان، ت ،محمد عرب صاصيلا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة ، دمشق 2018، ص299.

25. متولي عبد الحميد، *القانون الدستوري والأنظمة السياسية*، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1993.

26. محمود محمد جمال الدين عبد العزيز سليمان، *تاريخ الولايات المتحدة الامريكية من القرن السادس عشر الى القرن العشرين*، دار الفكر العربي لنشر، القاهرة، 1999.

27. موريس دو فرجيه (ت جورج سعد)، *المؤسسات السياسية والقانون الدستوري (الانظمة السياسية الكبرى)*،*المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع*، بيروت، 1992.

28. ياغي عبد الفتاح، *الحكومة والإدارة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، ط.1*، دار الحامد للنشر، 2002.

ثانيا : الاطروحات والمذكرات الجامعية

1/ الاطروحات

1. البحري حسن مصطفى، الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية، دراسة مقارنة، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2006.

2. شوقي احمد، *الرئيس في النظام الدستوري للولايات المتحدة الامريكية*، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،1980.

2/مذكرات الماستر

1. طالبي خيرة سهام جناد فاطمة الزهراء، *اشكالية الفصل بين السلطات في النظم الدستورية المعاصرة*، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص سياسة عامة: جامعة زيان عاشور ، 2021.

3/المجلات

الفهرس

1. حمزة اسعد غالي الدودي دود مراد، "حركة الشاي السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية." *مجلة العلوم الإنسانية*، 2016: المجلد23، العدد1، ص ص 120-137.

2. علي ضياء حسين، "لنظام الرئاسي (دراسة مقارنة)." *مجلة العراق الأكاديمية جامعة الكوفة*، 2015: العدد 39، ص ص 131-153.

3. حسين مسعود نور الدين، "تأسس النظام الرئاسي و النظام البرلماني

4. (دراسة مقارنة)، " *مجلة ألفا لدراسات الإنسانية والعلمية*"، *العدد 03*، بلا تاريخ، ص ص 7-32.

5. نادية خلفة، "خصائص النظام الدستوري الامريكي و امكانية تطبيقه في الجزائر، " *مجلة العلوم الإنسانية،العدد 15، 2008، ص ص 237-254.*

4_ النصوص القانونية

أ. الدساتير

1_ دستور الولايات المتحدة الامريكية الصادر عام 1787.

المواقع الالكترونية:

1. Douglas Vok, An outline of american history,p49. 21:53 الساعة 2023/05/29 . تاريخ الاطلاع
2. . https://www.startimes.com/f.aspx?t=34989168 22:13 الساعة 2023/5/14 .تاريخ الاطلاع
3. http ://almerja.net/reading.php?idm=191572. 18:35.الساعة 2023/05/13 . تاريخ الاطلاع

ii. المراجع بالأجنبية

1. Duverger, Mourice Institution Politiques et Droit Constitutionnel, Paris, 1980.

2. Louis Favoreu, (P)Gaia,(R)Chevontian,Jean-louis Mestre(o) Pfersmann , (A)Roux,(G) Scoffoni, droit constitutionnel ,4 edition, precis Dalloz,paris.2001.p 333.

الفهرس

جدول المحتويات

مقدمة 1

الفصل الأول 4

تبلور النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية 4

المبحث الاول 6

نشاة وتطور النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية. 6

المطلب الأول 6

شرارة ظهور النظام الرئاسي للولايات المتحدة الامريكية 6

الفرع الاول : دور الاستقلال في بروز النظام الرئاسي 7

اولا : العداء الممنهج للانجليز 7

ثانيا: قوانين الضرائب الجاحفة 8

أ-قانون ضريبة السكر 8

ب-قانون ضريبة الدمغة 9

ج- قانون ضريبة الشاي 10

ثالثا: دور مؤتمرات فيلادلفيا في بروز النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية 11

أ-المؤتمر القاري الأول 1774 11

ب-المؤتمر القاري الثاني 1775 11

الفهرس

الفرع الثاني: فكرة النظام الرئاسي : تحدي لمرحلة ما بعد الاستقلال..... 12
اولا : البحث عن شكل الدولة الجديدة 12
ثانيا : ضرورات استبدال الدستور الكنفدرالي..... 12
أ- اجتماع ميرلاند..... 13
ب-اجتماع فيلادلفيا 13
المطلب الثاني: بروز النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية 14
الفرع الاول : ارهاصات التحول من الكنفدرالية الى الفدرالية..... 14
أولا: بروز التكتلات في اجتماع الشورى 15
أ-التكتل الثنائي: جورج واشنطن وبنيامين فرانكلين..... 15
ب-تكتل جوفريس موريس وجون روتلدج 15
ج-تكتل الكساندر هاميلتون Alexander Hamilton..... 16
ثانيا: مشاريع تأسيس دولة جديدة..... 16
أ-مشروع فرجينيا Virginia Plan..... 17
ب-مشروع نيوجيرسي New Jersey Plan..... 17
ج-مشروع التسوية العظمى Great Compromise 18
ح-مشروع الثلاثة أخماس Three-fifth Compromise..... 19
الفرع الثاني: اعتماد الدستور الفدرالي..... 20
المبحث الثاني 22
المقصود بالنظام الرئاسي للولايات المتحدة الأمريكية..... 22

الفهرس

المطلب الأول 23

تعريف النظام الرئاسي للولايات المتحدة الأمريكية..... 23

الفرع الأول: تعريف الفقهاء لنظام الرئاسي 23

الفرع الثاني: بروز الاتجاهات الفقهية لتعريف للنظام الرئاسي. 25

المطلب الثاني..... 26

خصائص النظام الرئاسي..... 26

الفرع الأول: أحادية السلطة التنفيذية..... 26

أولا: الهدف من الفصل بين السلطات..... 29

ثانيا: مظاهر الفصل شبه التام بين السلطات 30

أ-استقلال السلطة التشريعية 30

ب-استقلال السلطة التنفيذية 32

ت-استقلال السلطة القضائية 32

الفصل الثاني 33

تكريس مبادئ النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية.. خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول 35

المؤسسات الدستورية في الولايات المتحدة الامريكية 35

المطلب الاول 35

السلطتين التنفيذية والتشريعية 35

الفهرس

الفرع الأول: السلطة التنفيذية 36

أولا: : شروط الترشح ومده العهدة للرئيس 36

ثانيا: انتخاب الرئيس..... 37

أ-المرحلة الأولى مرحلة اختيار الناخبين الرئاسيين (مندوبي الأحزاب)..... 37

ب-المرحلة الثانية: مرحلة اختيار المرشحين الرئاسيين 38

ت-المرحلة الثالثة: مرحلة اجتماع الكونغرس..... 38

أ-صلاحيات رئيس الولايات المتحدة الامريكية في المجال الداخلي 39

ب-صلاحيات رئيس الولايات المتحدة الامريكية في المجال الخارجي 39

رابعا: نائب الرئيس 40

الفرع الثاني: السلطة التشريعية 41

أولا: تشكيلة الكونغرس 41

أ- مجلس النواب 42

ب-مجلس الشيوخ 42

الفرع الثاني: تنظيم الكونغرس 43

الفرع الثالث: صلاحيات الكونجرس 45

أ- سلطه التشريع..... 45

ب-تعديل الدستور 46

المطلب الثاني..... 46

التأثير المتبادل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية 46

الفهرس

الفرع الأول: تأثير السلطة التنفيذية على سلطة التشريعية.....47

أولا: تدخل الرئيس في إعداد الميزانية الفيدرالية.....47

ثانيا: امتلاك الرئيس حق الاعتراض التوقيفي (الفيتو).....48

ثالثا: حق الرئيس في استدعاء الكونغرس في الظروف الطارئة 49

الفرع الثاني: تأثير السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية.....49

أولا: الدور الانتخابي للكونغرس 50

ثانيا: الدور القضائي للكونغرس 50

ثالثا: سلطة الاقتراض للكونغرس.....51

رابعا: الدور المالي للكونغرس 51

خامسا: سلطة التصديق على المعاهدات الدولية للكونغرس 52

المبحث الثاني 52

تقييم النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية.....52

المطلب الأول 53

ايجابيات النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية(نقاط قوة).....53

الفرع الأول: إيجابيات اعتماد النظام السياسي الأمريكي على مبدأ الفصل شبه التام بين السلطات 53

الفرع الثاني: التأثير الإيجابي للأحزاب السياسية على النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية.....55

المطلب الثاني.....59

سلبيات النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية (نقاط ضعف).....59

الفهرس

الفرع الأول: سلبيات اعتماد النظام السياسي الأمريكي على مبدأ الفصل شبه التام بين السلطات 59

ثانيا: التأثير السلبي للأحزاب السياسية في النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية 60

ثالثا التأثير السلبي للجماعات الضاغطة في النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية 61

خاتمة..... 64

قائمة المراجع 67

ملخص

نشأ النظام الرئاسي وترعرع في الولايات المتحدة الامريكية والذي يقوم على أساسيين تتمثل في الفصل الشبه التام بين السلطات وأحادية السلطة التنفيذية الا ان الدستور أورد عليه بعض الاستثناءات لتأثير كل سلطة بالأخرى وذلك لمنع الاستبداد او سيطرة احدى السلطات على الأخرى.

فقد حقق النظام الرئاسي نجاحات باهرة والذي قاد الولايات المتحدة الامريكية الى مصاف الدول وتنفرد في قيادة النظام العالمي الجديد، رغم بعض السلبيات التي يحتويها.

Résumé :

Le régime présidentiel est né et a grandi aux Etats-Unis d'Amérique, qui repose sur de fondements : quasi -absolus de séparation des pouvoirs et l'unilatéralisme du pouvoir exécutif. Mais la constitution a fait quelques exceptions en raison de l'influence de chaque autorité sur l'autre. Afin d'éviter la tyrannie ou le contrôle de l'une des autorités sur l'autre.

Le régime présentiel a remporté des succès remarquables, qui ont conduit les Etats-Unis au rang des grandes nations, qui est le seul a diriger le nouvel ordre mondial, malgré certains des aspects négatifs qu'il contient.